



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة

دور المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة

دراسة ميدانية في بعض الجامعات اليمنية في صنعاء،
قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس
في تخصص المحاسبة، القسم العربي، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الإماراتية الدولية

إعداد الطلبة

إكرام محمد جميل	أسامة أمين العودي
أماني عارف النصاري	حسين محسن القودري
إيثار محسن زيد	محمد علي المسعودي
غادة نبيل صدقة	فرح عبد الرحمن الزين

إشراف الدكتور

ياسر أحمد الماوري

صنعاء

1444هـ - 2022

قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[النمل: 15]

صفحة إقرار المشروع من الطلبة
(StudentSignature Page)

دور المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة

نحن الطلبة الموقعين أدناه، نُقرُّ أنه تم إنجاز هذا المشروع من قبلنا، وبجهدٍ ذاتي
منا، وبمساعدة المشرف

والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

في تخصص قسم

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الإماراتية الدولية

م	اسم الطالب	التوقيع
1	أسامة أمين العودي	
2	إكرام محمد جميل	
3	أمانى عارف النصاري	
4	إيثار محسن زيد	
5	حسين محسن القودري	
6	غادة نبيل صدقة	
7	فرح عبد الرحمن الزين	
8	محمد علي المسعودي	

2022

صفحة إقرار المشروع من المشرف
(Student Signature Page)

دور المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة

تم الإشراف على هذا المشروع من قبلنا، والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على
درجة البكالوريوس في تخصص

قسم

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الإماراتية الدولية

اسم المشرف: ياسر الماوري

التوقيع:

الإهداء

إن كان الإهداء بموجب الشكر فيتوجب أن يكون لكل من ساندنا ودعمنا،،
إلى من بذلوا الكثير وقدموا ما لا يمكن أن يرَد.
إلى ملهمينا ومن ساندوا خطانا نحو النجاح وتوسموا خيراً بجهودنا
(آباؤنا وأمهاتنا وإخواننا وأخواتنا)
نهدي لكم ثمرة جهدنا المتمثلة بهذا البحث المتواضع، ونتمنى أن نكون مصدر فخرٍ
لكم.
كما نشكر جميع دكاترتنا الأفاضل الذين كانوا يد العون لنا طوال مسيرتنا الجامعية.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والحمد لله على ما آتانا من فضله فقد هياً ويسر لنا الظروف لإنجاز هذا البحث بفضل العظم وكرمه العميم، فنسألك اللهم أن تخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم والفهم، فله الحمد أولاً وأخيراً على كل شيء سبحانه وتعالى.
أما بعد ...

نشكر على وجه الخصوص دكتورنا الفاضل والمشرف الدكتور/ ياسر الماوري على مساعدتنا وإرشادنا بالنصح والتعليم وتكرمه بالإشراف على هذا البحث وللجهد والتوجيهات القيمة التي أثارنا بها.

والشكر موصول لعميد كلية العلوم الإدارية والمالية الدكتور/ محمد الكهالي ورئيس قسم المحاسبة الدكتور/ فهمي الدقاف.

كما نشكر إدارة الجامعة الإماراتية بكافة إداراتها متمثلة برئيس الجامعة الدكتور/ نجيب الكميم.

ولكل من ساعدنا لإتمام هذا البحث، والحمد لله رب العالمين.

الملخص

أهم ما هدف إليه البحث أن التنمية المستدامة قد تؤدي إلى نتائج العمل في مجالات أخرى، ولذلك يجب ان نوازن بين التنمية المستدامة والتنمية في المجالات الأخرى (الاقتصاد, البيئة والزراعة).

وتقتضي أهداف البحث أن التنمية المستدامة تعمل على التعاون والعمل حتى نتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة، كما انها توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقاً لأولوياتها وخططها مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره، كما انها تساهم في معالجة التلوث البيئي، وما يميز اهداف التنمية المستدامة انها تركز على شمولية الجميع حيث يجب ان يكون النمو الاقتصادي والبيئي وتحسين مجال الزراعة على مستوى الدول .

وبذلك فان الجميع بحاجة للوصول الى هذه الأهداف الطموحة والابداع والمعرفة والموارد المالية في كل مجتمع باعتباره امر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج تلخصت في ان المحاسبة تسعى بدرجة كبيرة الى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، وذلك لن يتم الا بتفعيل العمل المحاسبي في قياس المواد والمحاسبة عليها وهذا يعني ان المحاسبة وسيلة مهمة في اظهار التنمية المستدامة وخروجها للواقع، كما يؤدي تطبيق التنمية المستدامة الى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، ويساعد بدرجة مرتفعة في تفعيل وتطبيق قوانين حماية البيئة .

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق المحاسبة بمجال التنمية المستدامة، والتأكيد على أهمية تطوير المحاسبة البيئية والجهات الرقابية ورفع مستوى الوعي بأهمية المحاسبة الزراعية. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف هذه الظاهرة ويحللها كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً .

قائمة المحتويات

I.....	الآية الكريمة
II.....	صفحة إقرار المشروع من الطلبة
III.....	صفحة إقرار المشروع من المشرف
IV.....	الإهداء
V.....	شكر وتقدير
VI.....	الملخص
VII.....	قائمة المحتويات
XI.....	مصطلحات البحث:
1.....	الفصل الأول
1.....	المبحث الأول
1.....	المقدمة:
2.....	مشكلة البحث:
2.....	أهداف البحث:
2.....	فرضيات البحث:
3.....	أهمية البحث:
3.....	محددات البحث:
5.....	المبحث الثاني
5.....	الدراسات السابقة:
8.....	هيكل البحث:
1.....	الفصل الثاني
11.....	المبحث الأول
11.....	المحاسبة النشأة والتطور
15.....	المبحث الثاني
15.....	علاقة المحاسبة بالتنمية المستدامة
17.....	فوائد المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية:
17.....	دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:
18.....	دور المحاسبة في النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة:
21.....	المبحث الثالث
21.....	التنمية المستدامة النشأة والتطور والمفهوم
22.....	أولاً: " نادي روما " والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية:
22.....	ثانياً: " مستقبلنا المشترك " والترويج لمفهوم التنمية المستدامة:
23.....	ثالثاً: "قمة الأرض" والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة:
23.....	رابعاً: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج 2002م:

24	تعريف مفهوم التنمية المستدامة:
25	المبحث الرابع
25	مجالات التنمية المستدامة
25	مجالات التنمية المستدامة:
27	الترباط بين المجالات الأساسية للتنمية المستدامة:
28	المجالات (الأبعاد) الثانوية للتنمية المستدامة:
22	الفصل الثالث
31	المبحث الأول
31	إجراءات الدراسة الميدانية
37	المبحث الثاني
37	عرض وتحليل بيانات الدراسة
47	الفصل الرابع
48	المبحث الأول
48	اختبار فرضيات الدراسة
1	الفصل الخامس
1	النتائج والتوصيات
63	Abstract
52	النتائج
53	التوصيات
54	المراجع
56	الملاحق

قائمة الجداول

البيان	رقم الصفحة
جدول (1) الاستبانات الموزعة والمعدة	32
جدول رقم (2): مقياس درجة الاستجابة على عبارات الاستبيان	33
جدول (3) نتائج اختبار ألفا كورنباخ لقياس ثبات الأداة لأبعاد ومحاور الدراسة	34
جدول (4) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الاقتصادي بالمجموع الكلي	35
جدول (5): معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد البيئي بالمجموع الكلي	36
جدول (6): معامل ارتباط بين كل عبارات من عبارات البعد الزراعي بالمجموع الكلي	37
جدول رقم (7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا للعمر	39
جدول (8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي	40
جدول رقم (9) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقا للتخصص	41
جدول (10) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة	42
جدول (11): التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد الاقتصادي	43
جدول (12): التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد البيئي	45
جدول (13): التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد الزراعي	47
جدول رقم (14) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test لقياس الفرضية الأولى	49
جدول رقم (15) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test لقياس الفرضية الثانية	50
جدول رقم (16) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test لقياس الفرضية الثالثة	51

قائمة الأشكال

البيان	رقم الشكل
الشكل (1) توزيع العينة حسب الفئات العمرية	39
الشكل (2) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	40
الشكل (3) توزيع العينة حسب التخصص	41
الشكل (4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	42
الشكل (5) الوزن النسبي للبعد الاقتصادي	44
الشكل (6) الوزن النسبي للبعد البيئي	46
الشكل (6) الوزن النسبي للبعد الزراعي	48

مصطلحات البحث:

- **مفهوم التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تتفي باحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة. (الماحي: 2008، 7).
- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال وتجديد الصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشتمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم، وكفاء رأس المال، والعدالة الاقتصادية، وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية، أي تحسين مستوى الرفاهية للفرد. (بايزيد: 2022، 278-279).
- **البعد البيئي:** ويرتكز على حماية وسلامة البيئة، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث الخلل بالمكونات البيئية المتضمنة للأرض والماء والهواء، وما يمكن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتقديمها، وتحول دون استنزافها أو تلوثها أو ضياعها. (بايزيد: 2022، 278-279).
- **البعد الزراعي:** كلمة الزراعة مشتقة من كلمتين AGRER أي الحقل أو التربة، وكلمة CULTURE أي العناية أو الرعاية، عليه نقول أن الزراعة هي العناية بالأرض، هذا هو المفهوم الضيق، أما الزراعة في الوقت الحالي وبمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة على هذه العملية، بل تعدها إلى أمور أخرى نتيجة لتنوع وتجديد نشاط المزارع. (القينعي: 2020، 156).

الفصل الأول

المبحث الأول

- المقدمة
- مشكلة البحث
- أهداف البحث
- فرضيات البحث
- أهمية البحث
- محددات البحث
- الحدود الموضوعية

المبحث الثاني

- الدراسات السابقة

المبحث الأول

المقدمة:

شهدت المحاسبة تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة فمن محاسبة واحدة شهدت المحاسبة انقسامات عديدة شملت بدورها مختلف المجالات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو زراعية أو غيرها؛ (دراوسي: 2019، 221) كما ساهمت التنمية الاقتصادية في التعزيز من الثروات الإجمالية للدول وبناء قاعدة قوية لاقتصاداتها الوطنية وفي نهايات الألفية الثانية ومع تزايد الوعي حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والزراعية ظهر ما يعرف بمفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛ وقد اكتسب هذا المفهوم في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة ومتزايدة على أكثر من صعيد، كالصعيد الحكومي، ومجالات المنظمات الدولية وأروقة البحث العلمي.

ومن المجالات التي تهتم بها المحاسبة والتي لها صلة بالتنمية المستدامة (الاقتصاد، البيئة، الزراعة) ويعتبر الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية التي تركز في المقام الأول على كفاءة وتوزيع الموارد من أجل تحقيق رغبات غير محدودة.

وتعتبر المحاسبة البيئية كمفهوم من المفاهيم التي يعبر عن النظام المحاسبي والذي بموجبه يتم إعداد البيانات اللازمة لمتخذي القرارات البيئية وكان لهذا التطبيق مفاهيم التنمية المتواصلة وتقسيم الأثر البيئي ونظام الإدارة البيئية وأثراً كبيراً في زيادة حجم الطلب على البيانات والمعلومات الناتجة عن تطبيق نظم المحاسبة البيئية؛ ومن جانب آخر فإن للتلوث آثار سلبية مما يؤدي إلى تدهور الموارد المادية والبشرية.

وقد برز في الآونة الأخيرة الدور المحاسبي في إمكانية قياس وتحليل هذه التكاليف؛ لذا أعارته المحاسبة المالية اهتمام كبير فقد تطلب الأمر الاتجاه نحو معالجة محاسبية سليمة تمكننا من التعرف على نتيجة أنشطة الزراعة، وبالتالي ركزت الدراسة على مدى مساهمة جميع هذه المجالات في تعزيز التنمية المستدامة ودعمها بواسطة المحاسبة دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة مع وجود حدود لهذه القدرة على توفير الموارد.

ومن هذا المنطلق ظهرت إشكالية البحث:

مشكلة البحث:

هناك اهتمام كبير في عديد من الدول المتقدمة بدور المحاسبة في تعزيز مجالات التنمية المستدامة والتي تسعى لتلبية احتياجات الحاضر وهذه الاحتياجات هي "الاقتصاد والبيئة والزراعة"، ومع ذلك لازال دور المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال المجالات السابقة مقيداً؛ ومن هنا ظهرت إشكالية البحث المتمثلة بالآتي:

السؤال الرئيسي:

هل تساهم المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية؟
- هل تساهم المحاسبة في معالجة قضايا البيئة؟
- هل تساهم المحاسبة في تطوير النشاط الزراعي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى معرفة مدى دور المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال مجالاتها الثلاثة؛ وبالتالي فإن هذا البحث يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي ما يلي:

- 1- الوقوف على دور المحاسبة في حل المشاكل الاقتصادية.
- 2- التعرف على مدى مساهمة المحاسبة في معالجة قضايا البيئة.
- 3- معرفة دور المحاسبة في تطوير النشاط الزراعي.

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه فإن فرضيات البحث تتحدد بالفرضيات التالية:

- 1- تساهم المحاسبة في دعم التنمية الاقتصادية.
- 2- تساهم المحاسبة في الحفاظ على البيئة.
- 3- تساهم المحاسبة في تعزيز التنمية الزراعية.

أهمية البحث:

• الأهمية العلمية:

- يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من تناول أثر المحاسبة وعلاقتها بالاقتصاد والمجتمع والبيئة والزراعة على مستوى ممارستها في التنمية المستدامة.
- يعد من القضايا البحثية الحديثة التي لقيت اهتمام كبير من قبل المنظمات والدول لتحسين المعيشة في المستقبل القريب وكما لقيت اهتمام كبير من جانب الباحثون خلال السنوات القليلة الماضية.

• الأهمية العملية:

- تأتي الأهمية العملية للبحث في بيان الأثر للعلاقة بين المحاسبة والمجالات الأربعة المتمثلة في الاقتصاد والمجتمع والبيئة والزراعة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة.

محددات البحث:

- زمانية: في عام 2023/2022م
- مكانية: الجامعات الحكومية والخاصة في صنعاء.

حدود موضوعية:

من خلال الاطلاع على الدراسات والادبيات فإن مقومات التنمية المستدامة أربعة مقومات (الاقتصاد، المجتمع، البيئة والزراعة) وسيتم دراسة ثلاثة مقومات فقط (الاقتصاد، البيئة، الزراعة).

النموذج التصوري:

المتغير المستقل

المحاسبة

المتغير التابع

التنمية المستدامة



أبعادها



الاقتصاد

البيئة

الزراعة

المبحث الثاني

الدراسات السابقة:

1- سياسات التنمية المستدامة رؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي هدى كريم مطلق (2021):

تهدف الدراسة إلى التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة للدولة، والعلوم الاجتماعية وتطبيقاتها العلمية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات النامية. أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك قصور ملحوظ أو قصور في الفهم الحقيقي لآثار المشاكل البيئية على الفعاليات والعمليات المرتبطة بالخدمات لذا تبرز الحاجة إلى إحداث تغير من شأنه ادراج الاعتبارات البيئية وهناك أولويات عديدة ينبغي للدول العربية أن تأخذها بعين الاعتبار لدى صوغ خططها وبرامجها القادمة في مجال التنمية المستدامة.

2- دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة لمى مصطفى صادق (2021):

تهدف الدراسة البحث إلى بيان إجراءات تدقيق مراقب الحسابات وتقييماته للنواحي الاجتماعية في المؤسسة أو المنظمة لتحقيق أعلى معدلات التنمية المستدامة وتأثير البيانات المالية في هذا المجال من خلال المؤشرات المتوفرة بهذا الخصوص. تناولت هذه الدراسة مدخل إلى التدقيق الاجتماعي والتطور التاريخي لمهنة التدقيق ومفهومها وأهميتها، وقد تطرقت إلى مفهوم التنمية المستدامة وأهم مؤشراتهما، وعلاقة التدقيق الاجتماعي بالتنمية المستدامة وكيفية تحقيق هذا الهدف. أهم ما توصلت إليه الدراسة أن إهمال التدقيق الاجتماعي يخلف أثراً سلبياً واضحاً في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن التنمية المستدامة مرتبطة بشكل رئيسي بالموارد البشرية والاقتصادية والبيئية، أما أهم التوصيات فقد تمثلت بضرورة الالتزام بمعايير التدقيق الاجتماعي ووضع برنامج متخصص بالتدقيق الاجتماعي وتطوير المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد ذات العلاقة لتتضمن مفاهيم التدقيق الاجتماعي.

3-مساهمة محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

شيخ عبدالقادر / جحيش يسرى (2021):

نهذف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح دور ومساهمة محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

وتناولت الدراسة مفهوم محاسبة التكاليف البيئية وأهميتها وأهدافها، كما تناولت مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها ومبادئها وأبعادها، وعلاقة محاسبة التكاليف البيئية ومساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة. وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن للمحاسبة البيئية دور فعال في إرساء وتفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

4-دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة – دراسة تحليلية

محمد وحيد حسن/ علاء وجيه مهدي (2020)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء إلى ماهية الاقتصاد الخفي وكذلك التنمية المستدامة، فضلاً عن توضيح آثاره في التنمية المستدامة، وتحليل حجم الاقتصاد الخفي لدول مختارة وفقاً لمستويات دخولها.

وتناولت الدراسة المدخل المفاهيمي للاقتصاد الخفي، كما تناولت ماهية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين اقتصاد الظل والتنمية المستدامة.

أهم ما توصلت إليه الدراسة أن ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، فهي تغطي مجالات واسعة ومتنوعة وتحتوي تصورات لوقائع مختلفة، كما يشكل الاقتصاد الموازي عقبة أمام نمو الاقتصاد الرسمي إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة فهي تعتبر محفزاً لتنشيط الاقتصاد الرسمي.

5-إمكانات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة كربلاء

بنين قاسم هادي/ منيرة محمد مكي (2020):

هدفت الدراسة إلى دراسة الإمكانات التنموية المتاحة في محافظة كربلاء، والتي يمكن بموجبها التخطيط لزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية بالشكل الذي يعكس تطوراً كمياً ونوعياً في الإنتاج الزراعي، فضلاً عن الوقوف على واقع ومستقبل التنمية الزراعية المستدامة. تناولت الدراسة إمكانات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة كربلاء، الإمكانات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة في محافظة كربلاء.

وقد توصلت الدراسة جملة من الاستنتاجات أهمها أن النشاط الزراعي يُعد النشاط الاقتصادي الرئيس في منطقة الدراسة، نظراً لما تمتلكه من مقومات طبيعية مثل الأرض الخصبة ومصادر المياه اللذين يمثلان مصدراً مهماً لزراعة وإنتاج المحاصيل الحقلية.

6- مدى إمكانية تبني المحاسبة عن التنمية المستدامة في بيئة العمل الليبية

غزالة أحمد اشكال/ سعاد عياش علي امعرف (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إدراك إدارة شركة رأس لا نوف وموظفيها، كأهمية المحاسبة عن التنمية المستدامة، والتعرف على مدى توفير معلومات تمكنها من الإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي، والمعوقات التي قد تحد من تطبيق متطلبات التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تلخصت بأن النظام المحاسبي للشركة لا يولي أهمية للإفصاح عن الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة على الرغم مما تنكبه الشركة من تكاليف في سبيل تطوير وتنفيذ برامج وأنشطة متعددة تؤكد اهتمامها بالعاملين والبيئة والمجتمع تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأوصت الدراسة بضرورة إعداد وتنفيذ برامج تدريبية للمحاسبين تمكنهم من الإلمام بالإجراءات اللازمة للإعداد والإفصاح عن معلومات تفيد بمساهمتها اتجاه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

7- تعزيز دور المحاسبة في دعم غايات التنمية المستدامة

سامي سالم الحصادي (2018):

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الدور الذي يمكن ان تلعبه المحاسبة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تناولت الدراسة إجراء بحث شامل حول الأدبيات المنشورة على الإنترنت وذلك باستخدام كلمات رئيسية مثل التنمية المستدامة، الاستدامة، والاستدامة المؤسسية، وتقارير الاستدامة، والمحاسبة المستدامة؛ من خلال مراجعة الأدبيات السابقة.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة اقتراح إعداد معايير للمحاسبة المستدامة ووضع معايير لإعداد تقارير الاستدامة، بالإضافة إلى ذلك، توصي هذه الورقة بضرورة اعتماد شهادة محاسب استدامة تكفل المعرفة الأساسية للهندسة البيئية للتعامل مع مشاكل المحاسبة الفنية المتعلقة بالاستدامة، وتوصي هذه الورقة أيضاً بضرورة دمج مواضيع الاستدامة ضمن المناهج التعليمية المحاسبية وبرامج التدريب المهني لتوفير أساس يضمن تحقيق غايات التنمية المستدامة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الآتي:

إن بيئة الدراسة هي اليمن، بينما الدراسات السابقة تتمثل في عدة بلدان عربية، مثل (العراق وليبيا) كما تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة دور المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة، بينما تطرقت الدراسات السابقة إلى دور ومساهمة محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، وإمكانات التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز دور المحاسبة في دعم غايات التنمية المستدامة وما إلى ذلك.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تضمنت المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة، وسيتم إفراد فصل لكل متغير من متغيرات الدراسة كالتالي:

الفصل الأول:

المبحث الأول: المقدمة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني:

المبحث الأول: المحاسبة النشأة والتطور

المبحث الثاني: علاقة المحاسبة بالتنمية المستدامة

المبحث الثالث: التنمية المستدامة النشأة والتطور والمفهوم

المبحث الرابع: مجالات التنمية المستدامة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بما في ذلك وصفاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثون في الدراسة الميدانية من خلال توضيح المنهج المستخدم ومجتمع وعينة البحث وكذلك وصفاً لأداة البحث المستخدمة وطريقة اعدادها واختبارات الصدق والثبات والأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات، وبناء عليه فهذا الفصل سينقسم الى ثلاثة مباحث وخاتمة وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة

الفصل الرابع: مناقشة فرضيات الدراسة

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

● المحاسبة من حيث النشأة والتطور
وعلاقتها بمجالات التنمية المستدامة

● التنمية المستدامة من حيث المفهوم والعوامل والمجالات

- المبحث الأول: المحاسبة النشأة والتطور
- المبحث الثاني: علاقة المحاسبة بالتنمية المستدامة

المبحث الأول

المحاسبة النشأة والتطور

أولاً: نشأة المحاسبة المعاصرة (1494 – 1775م):

يعتبر عام 1494م على الأقل من وجهة نظر كتاب المحاسبة في الغرب، هو تاريخ ميلاد المحاسبة المعاصرة على يد الإيطالي pacioli إلا أن التاريخ الحقيقي لميلاد المحاسبة يجب أن يقتصر بنظام المحاسبة الإسلامي الذي أخذ به الغرب بعد أن تم نقله من المسلمين أثناء الحروب الصليبية. غير أن كتاب آخرون ومنهم Kenneth most يرون بأن تطور المحاسبة المعاصرة على أساس قاعدة القيد المزدوج قد تمت خلال القرن الثاني عشر أو القرن الثالث عشر بعد الميلاد.

وبغض النظر عن وجهة النظر هذه أو تلك حول تاريخ ميلاد المحاسبة المعاصرة أو الجهة التي يعود لها السبق في اكتشاف المحاسبة، فإن الأحداث التي مهدت لميلاد المحاسبة أنها لم تظهر بين عشية وضحاها وبالتالي فليس لجهة بعينها أو لكتاب بحد ذاته أن ينسب على نفسه الحق في اكتشاف المحاسبة.

فالمعرفة في مجال المحاسبة تعتبر تراكمية ولا يمكن لعقل القبول بمثل هذه الإدعاءات الزائفة والتي لا تجد لها سنداً في تاريخ المحاسبة أو يدعمها المنطق، ومن الإنصاف بمكان الإشارة إلى أن ظهور المحاسبة المعاصرة على أساس قاعدة القيد المزدوج قد اقتصر باسم عالم الرياضيات الإيطالي pacioli باعتباره أول من قدم وصفاً تفصيلياً لقاعدة القيد المزدوج كأساس لمسك الدفاتر وذلك في كتابه المعروف والصادر في عام 1494م (نظرة عامة للحساب والهندسة والنسب).

وتشير الأدلة إلى أنه تم تطبيق قاعدة القيد المزدوج كأساس لإمسك الدفاتر في مدينة فلورنسا الإيطالية في نهاية القرن الثالث الميلادي، وتمثل حسابات أمناء خزائن مدينة دنوا الإيطالية التي يعود تاريخها إلى عام 1340م أول سجل كامل أعد على أساس قاعدة القيد المزدوج (الإرياني:1995:22)

وقد يتساءل البعض لماذا ظهرت قاعدة القيد المزدوج كأساس للمحاسبة في القرن الثالث عشر الميلادي وفي إيطاليا بالذات؟ للإجابة على هذا التساؤل، فإن المؤرخين يرجعون أسباب ظهور قاعدة القيد المزدوج وانتشارها في القرن الثالث عشر وفي إيطاليا بالذات إلى ما يلي:

1- توافر البيئة الملائمة والمقومات الأساسية لنشأة المحاسبة في إيطاليا وفي ذلك الوقت، فقد عجلت الأحداث الاقتصادية والسياسية والابتكارات التكنولوجية في إيطاليا من جهة، واكتمال تطور المقومات الأساسية للمحاسبة والمتمثلة في العقلية الرأسمالية والنقود والكتابة والحساب، من جهة أخرى، إلى نمو منشآت الأعمال وبالتالي الحاجة إلى نظام دقيق لامسك الدفاتر.

2- نشأة قاعدة القيد المزدوج في ذلك الوقت كنتيجة طبيعية وحتمية استجابة لمتطلبات ازدهار النشاط التجاري وبروز دور إيطاليا في مجال التبادل التجاري العالمي (الإرياني:1995:22) وقد كان لانتشار التجارة والبنوك في الدويلات الإيطالية أثر مهم في انتشار تطور المحاسبة والتوازن المحاسبي وطريقة القيد المزدوج، حيث بدأ اهتمام رجال الأعمال الإيطاليين في الرقابة على حساب رأس المال لمعرفة الزيادة أو النقص في هذا الحساب الذي يمثل الربح أو الخسارة، وقد عرض pacioli هذه الطريقة في كتابه حيث اعتمدت نظرية القيد المزدوج عند باسيولي على مبدأ التوازن الرياضي فأشترط تسجيل كل عملية في جانب مدين وآخر دائن.

واعتبر باسيولي أن حقوق صاحب المشروع تتمثل في القيمة المتبقية المفاضلة بين أصول المشروع وخصومه، (أو ما نسميه حديثاً باسم صافي قيمة الأصول) وبذلك قدم باسيولي الأسس اللازمة لصياغة "معادلة الميزانية" التي يمكن عرضها وفق المفاهيم الحديثة على النحو التالي: (حنان:2001: 22)

الأصول = الخصوم + حقوق صاحب المشروع

وهكذا أدى الاعتماد على معادلة الميزانية وعد الأرباح بمثابة زيادة على حقوق أصحاب المشروع والخسائر والمسحوبات بمثابة إنقاص لهذه الحقوق إلى ضمان التوازن الدائم في القيود المحاسبية وتطبيق طريقة القيد المزدوج وما لها من رقابة رياضية فعالة. ومن الطبيعي أنه ليس بالإمكان تحديد أثر كل عملية في حقوق أصحاب المشروع مباشرة، لكن الأثر غير المباشر يظهر من خلال عد حقوق أصحاب المشروع (أو رأس المال) بمثابة متمم حسابي للفرق بين الأصول والخصوم المترتبة للأطراف الأخرى (الالتزامات). (القاضي، حمدان: 2001: 18)

ففي القرن السابع عشر نتيجة لنمو التجارة الداخلية والدولية في فترة الرأسمالية التجارية تطورت أشكال فنية جديدة في التسجيل المحاسبي، وقد ذكر العالم الفرنسي دولا بورت أن كثيراً من التجار يمسكون الآن سجلاً للمشتريات وآخر للمبيعات وثالث للنقدية، وسجلاً أخيراً للعمليات الأخرى التي لا تتعلق بالبضائع أو النقدية إضافة إلى ذلك فإن هذا العالم (دولا بورت) شرح للمرة الأولى مزايا مسك يومية عامة أو مركزية تضم إجماليات اليوميات المساعدة المتخصصة، كما هي معروفة اليوم باسم الطريقة الفرنسية أو الطريقة المركزية. (حنان:2001: 24)

ثانياً: المحاسبة بعد الثورة الصناعية (1776 – 1930م):

تمثل هذه المرحلة التاريخية بحق العصر الذهبي للمحاسبة حيث تميزت هذه الفترة بنمو وتطور المحاسبة من مجرد نظام بدائي لامسك الدفاتر إلى نظام معلومات متطور يركز في مجال تقديمه للمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة على خلفية نظرية غنية مستقاة من العديد من فروع المعرفة، وليس من قبيل المبالغة القول إنه لولا إسهامات هذه الفترة لما ارتقت المحاسبة إلى مستوى العلوم الاجتماعية المعاصرة. (الأرياني: 1995: 24)

ومما ساعد على نمو المحاسبة خلال هذه الفترة التاريخية وبالتالي توسع مجال اهتمام المحاسبة وأهمية دور المحاسب، العديد من العوامل أهمها:

1- الثورة الصناعية:

ترتبت على الثورة الصناعية، التي بدأت بوادرها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، الانتقال من نظام الإنتاج العائلي إلى نظام الإنتاج الكبير، نمو حجم المنشآت وزيادة متطلباتها من رأس المال، ونظراً لعجز المنشأة الفردية في توفير الأموال اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاستثمارية المتزايدة ظهرت شركات المساهمة التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال تجميع المدخرات الصغيرة لآلاف المساهمين، وكنتيجة منطقية للملكية الجماعية لشركات المساهمة، انفصلت الإدارة عن الملكية. (الأرياني: 1995: 25)

وساعد على نجاح هذا الشكل القبول القانوني لمبدأ المسؤولية المحدودة (أدخل مبدأ المسؤولية المحدودة في الشركات لأول مرة في إنجلترا عام 1855م) فبهذه الشركات (شركات المساهمة) لم يعد مالك المشروع هو مديره، وهذه السمة قد أثرت تأثيراً عميقاً في الفكر المحاسبي، فعلى سبيل المثال أدت إلى نشوء فرض الشخصية المعنوية، وفرض الدورية، والزامية نشر القوائم المالية دورياً

ومن ثم زادت الحاجة إلى إعداد حسابات دقيقة وموثوق بها للمساهمين وذلك لاستخدامها في تقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها تجاههم. (حنان:1995: 27)

2- ظهور المنظمات المحاسبية المهنية:

بدأ الاهتمام بتنظيم شؤون مهنة المحاسبة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، حيث أظهر النظام الرأسمالي القائم على المنافسة ميلاً للإطاحة بالمنافسة الحرة الكاملة لصالح منافسة القلة أو الاحتكار وقد ساعد على هذا التحول تزايد الاختراعات الحديثة التي تتطلب رأسمالاً ثابتاً ضخماً تعجز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن تأمينه، فأدى هذا الوضع إلى إفلاس العديد من المشروعات لحساب مشروعات أخرى سيطرت على السوق.

إن ضعف موقف المحاسبين ومدققي الحسابات تجاه الإدارة والمجتمع استدعى توحيد جهودهم لحماية وتنقيف أنفسهم ونيل ثقة واحترام المجتمع، فمنذ أواسط القرن التاسع عشر ظهرت بدايات تكوين اتحادات للمحاسبين والمدققين، تبعها قرب نهاية القرن التاسع عشر حركة كبيرة لتكوين الاتحادات والمعاهد المحاسبية المهنية والعلمية في كافة أقطار الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا وأستراليا وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- حماية ودعم المحاسبين تجاه الضغوط المادية والمعيشية.
 - تنمية المعرفة والثقافة المحاسبية.
 - محاولة وضع مبادئ ومعايير محاسبية مقبولة عموماً. (حنان:1995: 46)
- ويعتبر معهد المحاسبين المعتمدين في أسكوتلندا والذي تأسس في عام 1854م أول منظمة مهنية محاسبية، وقد تلا ظهوره مباشرة تأسيس معهد المحاسبين المعتمدين في إنجلترا وويلز في عام 1880م، أما المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين والذي ظهر تحت مسمى الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين (AAPA) فقد تأسس في عام 1887م.
- وتجد الإشارة إلى أن هذه المنظمات الثلاث أسهمت بشكل ملموس في تطور ونمو المعرفة المحاسبية وذلك من خلال الأخذ على كاهلها مسؤولية وضع قواعد مهنية ملزمة لأعضائها وإصدار النشرات المحاسبية. (الأرياني:1995: 26)

3- صدور قوانين ضرائب الدخل:

لقد ترتب على إصدار العديد من الدول لقوانين ضرائب الدخل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ترسيخ أقدام المحاسبة في مجال التحاسب الضريبي، من ناحية، وتحسين الأداء المهني للمحاسبين من ناحية أخرى، حيث أن تحديد وعاء الضريبة (الدخل الخاضع للضريبة) يركز بصفة أساسية على الدخل المحاسبي. (الأرياني: 1995: 27)

4- إسهامات الإدارة العليا:

- قد كان لكتابات رواد الإدارة الأوائل (تايلور، جيلبرث) وغيرهم خلال الفترة الواقعة بين 1885: 1920م تأثير كبير في نمو المعرفة المحاسبية فقد كان واضحاً لرواد الإدارة العلمية أن للمحاسبة دوراً أساسياً يجب أن تلعبه في مجال قياس التكلفة والإنتاج وتقييم أداء الإدارة. ويمكن تلخيص الإسهامات التي قدمتها الإدارة العلمية للمحاسبة فيما يلي:
- إرساء اللبنة الأولى للمحاسبة الإدارية، ومحاسبة التكاليف وذلك من خلال أعمال كل من (جريك، هميلتون) في مجال محاسبة التكاليف المعيارية وإسهامات (هنري) في تحليل التعادل.
 - استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في مجالات التطبيق المحاسبي المختلفة.
 - (الارياني: 1995: 27)

ثالثاً: أثر أزمة الكساد (1930م) على المحاسبة:

لقد كان لأزمة الكساد (أزمة 1930م) التي أصابت النظام الرأسمالي في عام 1930م آثار مباشرة في السوق المالية وما تتضمنه من أسهم وسندات للشركات المساهمة، فقد أدت الأرباح المتركمة إلى مزيد من شراء الآلات والاختراعات الحديثة غالية الثمن مما جعل العرض أكبر من الطلب وآل إلى الكساد التدريجي الذي تفاقم في عامي 1929م و1930م.

وكان لحدوث الأزمة الاقتصادية وتوالي حوادث الإفلاس وتعرض مركز المحاسب ومراجع الحسابات للخطر، أن أخذت المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة تتحد مع بعضها بعضاً لتشكيل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي وتلعب دوراً طليعياً في توجيه العمل المحاسبي ورفع الوعي المحاسبي للمجتمع المالي ومحاولة توحيد الممارسة الجارية ووضع الضوابط للسلوك المهني بحيث أصبح المحاسب يعتمد على توصيات مهنته، لدى معالجته لأية مشكلة تقابله في الحياة العملية، دون الاكتفاء بتعليمات الإدارة التي يعمل موظفاً لديها، في مجتمع مليء بالغش والتلاعب والاحتيال المالي. (القاضي، حمدان: 2001: 24:26).

المبحث الثاني

علاقة المحاسبة بالتنمية المستدامة

تساهم التنمية الاقتصادية في تعزيز من الثروات الإجمالية للدول وبناء قاعدة قوية لاقتصاداتها الوطنية، كما أنها تتيح رافداً رئيسياً لزيادة القدرات والإمكانيات لمتطلبات وحاجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية المختلفة، كذلك المتعلقة بتوفير الأمن والرفع من جودة الخدمات التعليمية والصحية، والحد من الفقر، ومن زاوية مختلفة، فقد صاحبت متطلبات التنمية الاقتصادية مجموعة من الآثار السلبية، مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، وتلوث الهواء والمياه، واستنزاف الموارد الطبيعية والبيئية، والأضرار على صحة الإنسان ومستوى المعيشة في نهايات الألفية الثانية، ومع تزايد الوعي حول الجوانب البيئية والاجتماعية، ظهر ما يعرف بمفهوم الاستدامة الذي يهدف إلى معالجة القصور في مفهوم التنمية الاقتصادية.

وقد اكتسب هذا المفهوم في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة ومتزايدة على أكثر من صعيد، كالصعيد الحكومي، ومجال المنظمات الدولية، وأروقة البحث العلمي.

ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أكثر المفاهيم البارزة للاستدامة، ولقد لاقى المزيد من القبول والانتشار بعد صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987م ولقد دعت اللجنة في تقريرها إلى شكل من أشكال التنمية المستدامة، وعرفت بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد.

ويقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف، العناصر الثلاثة المترابطة داخلياً ببعضها البعض ضمن عملية التنمية المستدامة هي: البيئة والاقتصاد والمجتمع. (الحصادي: 2018: 150) وتختلف مستويات التنمية الاقتصادية بشكل كبير من دولة إلى أخرى، وتعتبر شركات ومؤسسات الأعمال محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، على المستويين المحلي أو الدولي. وقد أدى تصاعد الاهتمام الدولي، والإقليمي، والمحلي، بالموضوعات والقضايا الاجتماعية والبيئية إلى تزايد الضغوطات على منظمات الأعمال لتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة والمساهمة في رقي المجتمعات وتطورها.

نتيجة لذلك، أصبحت متطلبات التنمية المستدامة اليوم أحد أهم القضايا التي تواجهها الشركات ومؤسسات الأعمال في سعيها المستمر للرفع من قدراتها التنافسية وتحقيق مستهدفات النمو والبقاء، الأمر الذي جعل عمليات تقييم الأداء المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال من العوامل الرئيسية للحكم على مدى نجاح الأعمال الناجحة.

وفي هذا السياق يتعين على الشركات ومؤسسات الأعمال – لمقابلة متطلبات تعزيز قدرتها التنافسية ومستهدفات النمو والبقاء – الأخذ بالاعتبار تأثير أنشطتها وعملياتها على البيئة والمجتمع والإفصاح عنها في تقاريرها الدورية.

ومن المتعارف عليه أن نظم المعلومات وإعداد التقارير تتركز أساساً في التعامل مع النتائج المالية لأنشطة الشركات، ولا تتعامل على نحو مماثل مع المعلومات المطلوبة حول الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن مثل هذه الأنشطة.

وفي ظل التطورات الجديدة فيما يتعلق بمتطلبات التنمية المستدامة، فإن الحاجة تستدعي وجود نظم مبتكرة/ مطورة من شأنها أن تفصح عن الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن أنشطة الشركات، والتقرير عنها بما يتماشى مع تطورات ومتطلبات التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس، فإن المتطلبات الجديدة تضع مسؤوليات كبيرة على عاتق الوظيفة المحاسبية باعتبارها من أهم النظم المعلوماتية التي تستهدف خدمة فئات متعددة ذوي المصالح، داخل وخارج المنظمة. (الحصادي: 2018: 151)

كما أن زيادة التطور والاهتمام بقضايا الاستدامة انعكس بدوره على الفكر المحاسبي، من خلال الاهتمام بتحسين مجالات القياس والإفصاح المحاسبي وتوسيع مضمونه ليشمل مجالات جديدة من أهمها الإفصاح عن الإسهامات الاجتماعية والبيئية إلى جانب الإسهامات الاقتصادية للمنشآت. ومفهوم الاستدامة لأي منشأة ينطوي على تنفيذ استراتيجيات الأعمال التي تلبي الحاجات الحالية للمنشأة وأصحاب المصالح، وفي الوقت نفسه حماية وتعزيز دور الموارد البشرية والطبيعية التي ستحتاجها في المستقبل.

والمحاسبة عن الاستدامة حدد على أنه مصطلح شامل للممارسات المحاسبية الداخلية والخارجية، التي تحتضن الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتلعب دوراً محورياً في دعم استراتيجية الاستدامة في العمليات اليومية، واتخاذ القرارات، وتطوير العلاقات مع أصحاب المصالح على أساس الثقة والشرعية.

كما عرفها (Schaltegger & Burritt, 2010: 377) على أنها مجموعة فرعية من المحاسبة تتعامل مع الأنشطة والأساليب والنظم اللازمة للتسجيل والتحليل والتقرير عن كل من:

1. الآثار المالية الناجمة عن القضايا البيئية والاجتماعية.
2. الآثار البيئية والاجتماعية لنظام اقتصادي محدد مثل (منشأة، موقع إنتاج، إلخ).
3. تشكل التفاعلات وعلاقات الترابط بين القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة.
4. (اشكال، امعرف: 2020: 7)

وبشكل عام يمكن القول أن التنمية المستدامة هي وسيلة للمحافظة على البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية من إنسان وحيوان ونبات وهواء وجماد، وأن يتم استغلال الموارد الطبيعية بطرق تحافظ عليها ولا تؤدي لاستنزافها لغرض ضمان استمرارية الحياة للأجيال القادمة، وتوفير سبل العيش الكريم لهم.

تتأثر الشركات ومؤسسات الأعمال، باعتبارها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي بسياسات التنمية المستدامة من ناحية، ومن ناحية أخرى، لها دور مهم وجوهري في تنفيذ تلك السياسات. وفي هذا السياق، فإنه يمكن للسلطات في دولة ما التأثير على أنشطة الشركات من خلال المعايير والتشريعات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، وفي نفس الوقت فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة تلك الشركات لها أيضاً تأثيراتها – سلباً/ إيجاباً – على استراتيجية التنمية المستدامة للدولة.

وعليه، يصبح من الأهمية بمكان تحديد تأثير أنشطة الشركات من الناحية البيئية والاجتماعية من أجل فهمها وإدارتها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

الأمر الذي يدفع الشركات نحو تطوير أنظمتها وممارساتها التقليدية المبنية على فلسفة تعظيم الأرباح، بما فيها المحاسبة، ودمج الجوانب البيئية والاجتماعية في نظم إدارة أعمالها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة الجديدة. (الحصادي: 2018: 166)

فوائد المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية:

يكن أن نجل الفوائد المتأتية من تطبيق وتبني متطلبات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية على النحو التالي:

- تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة سواء كانوا داخليين أم خارجيين.
- تساعد على تحقيق الكفاءة الاقتصادية للشركات بما يتناسب ومتطلبات ورغبات أفراد المجتمع.
- تسهم في إنجاح الشركة وتحقيقها للأرباح بما يسمح بتحسين سمعتها في الأجل الطويل كما يعود بالنفع على موظفيها.
- تهئ التنمية المستدامة مناخاً ملائماً من الثقة والترابط بين الشركة والأطراف الخارجية المتعاملة مع الشركة، لأنها توفر لهم الشعور بالأمن والأمان والسلامة وتزويدهم بالمعلومات المالية وغير المالية عن أداء إدارة الشركات وسياستهم المستقبلية.
- تحسين صورة الشركات أمام المجتمع وتمتعها ببيئة جيدة تعمل على توازن المسؤولية وتتفاعل مع الأنظمة والإجراءات الحكومية التي تتطلب الاهتمام بالمجتمع ومصالح كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة الداخليين والخارجيين.
- تطبيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية يساعد إدارة الشركات من تحديد استراتيجيتها طويلة وقصيرة الأجل.
- إن ادماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب أعمال الشركات الصناعية يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر. (اشكال، امعرف: 2020: 8)

دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:

انطلاقاً من وجهة النظر الاقتصادية التي تعد البيئة وعاءاً شاملاً لعناصر الثروة الطبيعية، أصبح الاهتمام بالبيئة نشاطاً رئيسياً خاصة ما تعلق منه بالموارد المتجددة وغير المتجددة، الأمر الذي خلق الحادة إلى ضرورة البحث عن الأساليب التي من شأنها تحقيق التوازن بين نمو كل من الموارد والأفراد إذ تستهدف هذه الأساليب تحقيق معدلات من التنمية في الموارد المتاحة بما يتجاوز معدلات النمو السكاني، مما يوفر احتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد وهذا ما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة.

ونظراً أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة بما يحقق التنمية الاقتصادية التي تحقق التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، فقد زاد الاهتمام العالمي بتنمية البيئة، ويتمثل ذلك في إصدار الكثير من الدول التشريعات لحماية البيئة والحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة المؤسسة، فقد أصدرت اتفاقية مونتريال عام 1989م بغرض اتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة نتيجة للأضرار التي حدثت في طبقة الأوزون، كذلك فقد أعدت العديد من الدول قوانين بيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية مع المحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة.

فعلى سبيل المثال في عام 1987م أصدر قانون لحماية البيئة في ولاية نيوجرسي يتطلب إجراء المراجعة البيئية ومعالجة الأضرار البيئية كشرط لممارسة المؤسسة لنشاطها أو إغلاقها أو بيعها أو نقل ملكية عقارها التجاري، أما الجزائر فقد قامت خلال السنوات الأخيرة بوضع آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار.

ونلاحظ أن التنمية المستدامة أيضاً تلعب دوراً في محاسبة التكاليف البيئية، فتحقيق التنمية المستدامة يساعد على حماية الموارد البيئية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية مما يثبت تطابق وترابط أهداف المصطلحين. (مولاي، دراوسي: 2019: 16)

دور المحاسبة في النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة:

يُعد تحقيق التنمية المستدامة تحدياً تواجهه جميع دول العالم، لأن تحقيقها يتطلب توازن اقتصادي، بيئي، اجتماعي، مؤسسي أي في جميع أبعادها الأربعة ولكل نشاط تتأثر فيه التنمية المستدامة، وإذا ما أخذنا النشاط الزراعي كأحد الأنشطة المؤثرة، فإن الأمر يتطلب لتحقيق التنمية المستدامة توازن بين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والمحافظة على البيئة من التدهور وسوء استخدام الأراضي الزراعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بضمان حصة الأجيال الحالية والمستقبلية والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف ذات العلاقة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالنشاط الزراعي، ولكن الأمر ليس من السهل تحقيقه ما لم تكون هناك عملية رقابة وتدقيق على كافة أعمال النشاط الزراعي في المؤسسات الزراعية وفق معايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي. (عبد الحساني، حمدان: 2017: 66).

المبحث الثالث

التنمية المستدامة النشأة والتطور والمفهوم

تتسابق الدول بمختلف مستوياتها التنموية إلى وضع خطط تنموية واقتصادية تهدف إلى النهوض بالأداء الاقتصادي والاجتماعي ورفع المستوى المعيشي لمجتمعاتها. (أحمد: 2008: 1)

وقد بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أوساط الثمانينات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة، بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات من القرن الماضي حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسببة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً.

وقد انتشر أيضاً في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظراً لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها وأيضاً توسيع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينات من القرن الماضي بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت.

وقد استقر الرأي تدريجياً على أن السياسات التنموية، لكي تفضي إلى إنماء قابل للاستقرار يجب ألا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان فحسب، بل عليها أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغير والاستفادة منه على قدم المساواة. (محمد وآخرون: 2015: 335)

وقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن مفهوم جديد للتنمية بديلاً للمفاهيم السابقة، وبأن آخر تلك المفاهيم ما يُسمى "بالتنمية المستدامة" التي أصبح ينادي بها الجميع، هيئات دولية، جمعيات أهلية، ومؤسسات التعليم المختلفة وباحثون... باعتبارها الدواء الشافي لمعضلة تدني معدلات التنمية التي تعاني منها بلدان العالم الثالث، وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك، ليبين كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد ومفاهيم هامة.

(أحمد: 2008: 2)

وقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية على ضرورة إيجاد بديل يهدف دائماً إلى وجود المواءمة أو التوليفة المطلوبة للعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته، وكذلك التركيز ليس فقط على تحقيق تحسين مستمر في توزيع الدخل والموارد بين أفراد المجتمع. بل أيضاً على توفير فرص العمل، تحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، الحد من مشكلة الفقر، وغيرها من الخدمات الأساسية. (أحمد: 2008: 5)

ومما يجدر ذكره فإنه وحتى مطلع الستينات من القرن المنصرم لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار وواضعي الاستراتيجيات والخطط التنموية والسياسة في معظم دول العالم، وفي الوقت الذي زعم فيه الكثيرون فشل النماذج التنموية، برز مفهوم التنمية المستدامة بمثابة النموذج المنتظر تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، خاصة مع مطلع عقد السبعينات، والذي شهد زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاعاً نسبياً لروح الالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومحاربة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي.

وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة وبالأثار السلبية التي تحل بها نتيجة للأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية على وجه الخصوص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نمواً اقتصادياً مصحوباً ببعض التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون مكونات النمو.

وقد أصبحت هذه التغييرات مطلوبة في جميع الدول كجزء من جملة الإجراءات اللازمة لإدامة الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي. (احمد:2008:5)

أولاً: " نادي روما " والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية:

ويعتبر تقرير نادي روما الذي صدر عام 1972م تحت عنوان (وقف التنمية) نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجيا، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي.

وقد استعرض مجموعة من الباحثين تحت رعاية " نادي روما " النتائج البيئية العالمية المستقبلية التي تنطوي على كارثة من خلال بعض الافتراضات والتقديرات الاستقرائية المبسطة الخاصة بمعدلات نمو السكان والموارد، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا إلى قسمين، فريق مؤيد لعملية التنمية وفريق آخر يناصر المحافظة على البيئة؛ وذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين يصعب المواءمة بينهما. بيد أن فريقاً من المختصين ركزوا على دراسة هذه الإشكالية بعمق مستخدمين ذات المنهجية، حيث توصلوا إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، ولكن هذا المصطلح الذي يترجم التوافق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما تم استبداله بمصطلح التنمية المستدامة والذي ذكر للمرة الأولى عام 1980م من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقريره (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة).

ثانياً: " مستقبلنا المشترك " والترويج لمفهوم التنمية المستدامة:

أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987م وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983م.

وقد أدى نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" إلى تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال تحقيق التوازن في عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية، حيث ذكر ضمن فقراته بأن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة، كما يتساءل التقرير عن كيفية قدرة هذه التنمية بأن تخدم أجيال الألفية القادمة الذي يتضاعف فيه أعداد البشرية الذين يعتمدون على الموارد البيئية نفسها.

وقد أدى ذلك التساؤل إلى تعميق وجهة نظر التقرير حول مفهوم التنمية، وأصبح النظر عليه ليس فقط ضمن إطارها المحدد والخاص بالنمو الاقتصادي، بل أصبح التقرير يرى بأن الحاجة قد أصبحت ضرورية لقيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني (مستقبلنا المشترك) وبذلك أصبحت التنمية المستدامة هدفاً يشمل كلاً من مجتمعات الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍ سواء.

ثالثاً: "قمة الأرض" والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة:

إن أهم ما يجب ذكره أولاً بشأن (مؤتمر ريو دي جانيرو) والمنعقد في عام 1992م، في أنه قد أورد في إعلانه المعروف بـ "إعلان ريو" بأن البشر هم صميم ومركز التنمية المستدامة، وأن من حقهم أن يحيا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، هذا وقد أشاد الجميع بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعروف باسم (مؤتمر ريو) بمجرد انعقاده وباعتباره إنجازاً عظيماً وذلك استناداً فقط على عدد زعماء العالم الذين شاركوا في فعاليات ذلك المؤتمر، ثم عاد المعلقون والمحللون مشيدين من جديد بالنجاح الكبير الذي حققه المؤتمر استناداً إلى الوثائق التي أصدرها المشاركون ووصفوا تلك الوثائق بأنها تاريخية، هذا بالإضافة إلى الإجماع على ضرورة مفهوم التنمية المستدامة. ومنذ تلك القمة (قمة الأرض) استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم، حيث أحدثت القمة نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعني حقيقة أن عملية التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية فإن كثيراً منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة أو يُحقق فوائد قليلة أو ربما يفشل تماماً.

رابعاً: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبيرج 2002م:

انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبيرج في العام 2002م تأكيداً على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة وعلى أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أصبحت أموراً لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى الوقوف على ما تم تحقيقه في هذا المجال منذ قمة الأرض وما تمخض عنها من إعلانات دولية في مجال البيئة والتنمية. وقد انعقدت تلك القمة مواصلة للخطوة المعدة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة والاستفادة من المنجزات التي تحققت منذ مؤتمر البيئة والتنمية.

وقد نادت تلك القمة بالعديد من التوصيات والمبادرات من ضمنها الإسراع في تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة والتنمية، وتشجيع البلدان على المصادقة على تلك الاتفاقيات، وإتاحة إمكانية الوصول للمعلومات، خاصة بالنسبة للدول النامية، وتحسين إمكانية استخدام الموارد الطبيعية وغيرها، وتشجيع وتعزيز الاستثمار والتعاون الدولي على كافة المستويات وغيرها من التوصيات الخاصة والعامة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

تعريف مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي يكتنفها الكثير من الغموض واللبس من حيث صعوبة تقديم تعريف عملي لهذا المفهوم.

وقد تم ملاحظة أن هذا المفهوم يحمل كل معنى يود المؤلفون عرضه في قضاياهم المختلفة مهما كان نوع وخلفية تلك القضايا، بل وقد سخر البعض الآخر من أن غموض مفهوم التنمية المستدامة ربما كان السبب الرئيسي وراء شيوع وانتشار استخدام مفهوم التنمية المستدامة وبأن الاتفاق على هدف غير محدد قد يضيف المزيد من الغموض واللبس على الاختلافات المفهومة ضمناً. وفي هذا الصدد، فقد قام العديد من الاقتصاديين ومع زيادة الاهتمام بهذا المفهوم بمحاولات كثيرة لتقديم تعريف أو تفسير لمفهوم التنمية المستدامة. (أحمد: 2008: 6)

لذا فإن مفهوم التنمية ارتبط بالعديد من حقول المعرفة فهناك تنمية ثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك تنمية اجتماعية مختلفة، فضلاً عن ذلك استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه في المجتمع.

وبشكل عام فإن التنمية تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل، فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيماً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه.

أو بعبارة أخرى: (استجابة للحاجات الحاضرة، من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة الوفاء بحاجاتها). (محمد وآخرون: 2015: 341)

المبحث الرابع

مجالات التنمية المستدامة

يحظى موضوع التنمية باهتمام كبير على مستوى كل الدول، نظراً لعدة عوامل ومتغيرات سياسية واقتصادية أثرت بشكل مباشر على وضعية هذه الدول، وبالتالي سارعت جل الدول إلى محاولة التكيف مع الأوضاع بمختلف أشكالها بتبني بعض الإصلاحات بالاعتماد على عدة مؤشرات، والتي تسمح لها بالتغلب على المشاكل التي تواجهها.

وتعتبر عملية التنمية عن تنظيم وتوجيه العمل المشترك بين أفراد المجتمع والهيئات الحكومية لتطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وكذا على المستوى البيئي أو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

هذه الأخيرة تعتبر من المفاهيم الحديثة التي تسعى الدول من خلالها إلى تلبية الحاجات الحالية للمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأجيال القادمة عند استغلال الموارد.

وقد أدى تطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال المؤتمرات المختلفة إلى تنوع الأهداف، وأصبحت أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية وتهدف إلى المضي قدماً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله. (الطاهر، عامر: 2017: 71)

واتساقاً مع ما سبق فإن التنمية المستدامة هي عملية شاملة، ومتواصلة، ومتعددة الأبعاد ومتداخلة وهي تمثل استراتيجية ذات غايات محددة تسعى إلى ترشيد استهلاك الموارد (المتجددة منها وغير المتجددة) بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان توفير احتياجات الأجيال الحالية وتأمين الحياة الآمنة لهم من جهة، وكذلك الأجيال المستقبلية وعدم إلحاق الضرر بمصالحهم من جهة ثانية، فضلاً عن تقليل التأثيرات السلبية على البيئة من جهة ثالثة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من جهة رابعة وتحسين جودة الحياة من جهة خامسة. (الطويل: 2016: 13)

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعة الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل الوطني.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل الأولويات لابد من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لتمكن من أرث للجيل القادم. (علي: 2022: 278)

مجالات التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أبعاد مختلفة، حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جاهونسبرج عام 2002م وهي: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي). ويمكن التطرق لمحتوى هاته الأبعاد فيما يلي:

أ) المجال الاقتصادي:

بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، اقتناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالمياً.

أما بالنسبة للدول الفقيرة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

كما يهدف المجال الاقتصادي إلى:

- تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، غير أن هذا يتعذر تحقيقه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.
- توفير عناصر الإنتاج الرئيسية في مقدمتها التنظيم والمعرفة العلمية ورأس المال.
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.
- النمو الذاتي الذي يعتمد على مبادئ التوازن للاقتصاد الكلي وتحقيق أقصى قدر من النمو دون الإفراط في عبء الديون التي سيتم نقلها إلى الأجيال المقبلة.
- (الطاهر، عامر مرجع سابق: 2017: 75)
- ويتجلى البعد الاقتصادي من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، فهو يُعِين للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة من خلال طرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.
- ويقوم هذا البعد على الفكرة القائلة أن " استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل"، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تُدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الموجودات المادية، ونعمل على تجسيدها.
- وينبع هذا البعد من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.
- (الطويل: 2016: 16)

ب) المجال البيئي:

- تعتمد التنمية المستدامة بيئياً على إدارة مسؤولية الموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة، والتنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعد الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة. (محمد واخرون: 2015: 349)
- وينطلق البعد البيئي من فكرة أساسها أن الاستخدام والاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية سينجم عن آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل.
- فمن المعلوم أن النظرة الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد الحرة (غير النادرة) كالماء والهواء واعتبرتها غير ذات قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جداً)، لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد.

وبقصد بالبعد البيئي وضع الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجالات التصنيع بهدف الإدارة والتوظيف الأحسن لرأس المال الطبيعي بدل من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا يؤثر على التوازن البيئي وذلك من خلال التحكم في استخدام الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في النفايات الصناعية واستعمال المواد، ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد على التقانة النظيفة المنتجة لأقل مستوى من الغازات الملوثة. (الطويل:2016: 15)

ج) المجال الاجتماعي:

تعني التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تحديد نمو السكان، لأن نمو السكان السريع يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات والتوزيع السكاني أهمية كبيرة، والتوسع في التحضر له عواقب بيئية كبيرة. (محمد وآخرون : 2015: 349) يُعد المجتمع الأساس في مثلث الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فالقضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة تتعامل مع عناصر مختلفة تؤدي إلى تحسين الخصائص الاجتماعية. ويركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو بأسلوب مستدام محورها الأساسي وجوهرها، باعتباره وسيلة وهدف في آن واحد وقد ازداد التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في محاولة لتقليل الضرر البيئي الناتج عن نشاطات معيشتنا، وكذلك محاولة لتقليل حرمان بعض فقراء المجتمعات في العالم. فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحسين معيشة الأجيال الحالية والمقبلة، فأفراد المجتمع هم مصدر انشغالات التنمية المستدامة.

ويرتبط البعد الاجتماعي بقدرة الإنسان على تحصيل الاحتياجات التي تضمن له مستوى الكفاية وحد الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصيات الاجتماعية والثقافية وتطويرها، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع الواحد. (الطويل:2016: 16)

الترباط بين المجالات الأساسية للتنمية المستدامة:

يتمثل ترباط مجالات (أبعاد) التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها فيما يلي:

■ اقتصادياً:

النظام المستدام اقتصادياً هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

■ بيئياً:

النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

■ اجتماعياً:

يكون النظام مستدام اجتماعياً في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

المجالات (الأبعاد) الثانوية للتنمية المستدامة:

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف أبعاد ثانوية منها:
البعد التكنولوجي أو (البعد الإداري والتقني) أن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفل تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية: إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخلياً.

ويضاف بعد آخر يسمى بالبعد الثقافي وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد سنة 2005م بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي. (علي: 2022: 279)

الفصل الثالث

- المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على إجراءات الدراسة الميدانية التي تتمثل في منهج وأسلوب جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً وتفسيرها، وإجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى وصف لمجتمع الدراسة وعينته والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف هذه الظاهرة ويحللها كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها.

أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة والتي تلقي الضوء على جوانبها المختلفة عند طريق السرد والتحليل المركز، والفهم العميق لظروفها، ولجمع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة، ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويمتاز عن بقية المناهج بتنبهه للظاهرة المدروسة عن طريق جمع كبير من المعلومات تتعلق بالظاهرة حيث يتمكن الباحثون من دراسة أبعادها المختلفة وأسبابها وتطوراتها والعلاقات بداخلها، كما يمكن الباحثون من وضع مقترحات وحلول مع اختبار لمدى صحتها من أجل الوصول إلى نتائج.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

المقصود بمجتمع الدراسة هو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعمم عليه النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم الإدارية (المحاسبة، الاقتصاد والإدارة) في الجامعات الحكومية وهي: (جامعة صنعاء)، والجامعات الخاصة بأمانة العاصمة وهي: (جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجامعة الإماراتية الدولية، جامعة الأندلس، الجامعة اليمنية، جامعة الملكة أروى).

أما عينة الدراسة فتم اختيار مفرداتها من هذا المجتمع المدروس وذلك عن طريق أسلوب العينة العشوائية البسيطة حيث تم توزيع عدد (100) استمارة ورقياً والكترونياً وتم الإجابة على عدد (82) وبنسبة بلغت (82%) من العدد الموزع جميعها صالحة وقابلة للتحليل، تفاصيل ذلك في الجدول رقم(1) والذي يوضح الاستبانات الموزعة والمعادة:

جدول (1) الاستبانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	100	100%
الاستبانات التي تم إرجاعها	82	82%
الاستبانات التي لم يتم إرجاعها	18	18%
الاستبانات الصالحة للتحليل	82	82%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية 2023م

ثالثاً: أداة الدراسة:

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة في الحصول على البيانات الأولية على قائمة استقصاء تم إعدادها وتطويرها بناء على الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها. واشتملت الاستبانة على قسمين:

القسم الأول:

يحتوي على (5) فقرات تناولت السمات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في:
1/ العمر. 2/ المؤهل العلمي. 3/ التخصص العلمي. 4 / سنوات الخبرة.

القسم الثاني:

وشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهي المحاور والتي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة. ويشتمل هذا القسم على الأبعاد التالية:
البعد الأول: يقيس (البعد الاقتصادي) ويشتمل على عدد (5) عبارات
البعد الثاني: يقيس (البعد البيئي) ويشتمل على عدد (5) عبارات.
البعد الثالث: يقيس (البعد الزراعي) ويشتمل على عدد (6) عبارات

رابعاً: مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، وكما يلي:

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

واستناداً إلى المعادلة التالية: -

(الحد الأعلى – الحد الأدنى) مقسوماً على الحد الأعلى أي أن (5-1) مقسوماً على (5) نحصل على قيمة المعامل (0.80)، وبإضافة طول الفئة التي قيمتها (1) في مقياس ليكرت الخماسي إلى المعامل نحصل على الحد الأدنى للفئة الأولى (1.80)، وبتكرار إضافة المعامل إلى الحدود الدنيا لكل فئة نحصل على المستويات الخمسة التالية والموضحة في الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2): مقياس درجة الاستجابة على عبارات الاستبيان

الدرجة	م
منخفضة جداً	1
منخفضة	2
متوسطة	3
مرتفعة	4
مرتفعة جداً	5

وبذلك فإن هذه الفئات سيتم التعامل معها في تحديد درجة الموافقة على إجابات عبارات الاستبيان

خامساً: تقييم أدوات القياس:

من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضاً في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات وهي تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء، وبصفة خاصة الأخطاء العشوائية، وتكمن أهمية قياس درجة ثبات وصدق المقياس في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة

كلما تم استخدامها، فالمقياس المتذبذب لا يمكن الاعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه ومن ثم ستصبح النتائج مضللة وغير مطمئنة، وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

(1) ثبات الاستبانة:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)، وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس وقد قام الباحثون بحساب معامل ثبات الاختبار استخدام معامل ألفا كرونباخ (s Alpha،Cronbach)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر. وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة ثبات الاستبانة وبالتالي زيادة مصداقية البيانات، والجدول (3) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد ومجاور الدراسة وعلى النحو التالي:

جدول (3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة لأبعاد ومجاور الدراسة

م	عدد العبارات	القيمة
1	5	0.729
2	5	0.738
3	6	0.709
المجموع		0.896

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2023.

يتضح من الجدول (3) أن نتائج اختبار الثبات لجميع أبعاد الدراسة قد بلغت (0.729)، (0.738)، (0.709)، وعلى المستوى المجموع فقد بلغت (0.896) وتلك القيم كانت جميعها أكبر من (60%)، وهذا يدل بأن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات في جميع أبعاد ومجاور الدراسة، وأن البيانات التي تم جمعها بواسطتها تتمتع بالصدق العالي وتحقق أغراض الدراسة، وبالتالي يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

(2) صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من:

(أ) اختبار صدق محتوى المقياس:

يمثل صدق قائمة الاستقصاء بشكل عام إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة، ويقصد بصدق المقياس تحديد إلى أي درجة يقيس المقياس الغرض المصمم من أجله، وللتحقق من صدق المقياس فقد اعتمد الباحثون على

الصدق الظاهري وفي هذا الصدد قام الباحثون بعرض مسودة أداة القياس على المشرف لإبداء رأيه فيها والموافقة عليها ، حول أداة الدراسة ، وبعد أن تم الأخذ بملاحظات المشرف أصبحت الأداة صالحة لقياس ما وضعت له، وبذلك تمّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية .

(ب) صدق الاتساق الداخلي:

يتم فيه ايجاد قوة الارتباط بين درجات عبارات الأداة ودرجات أبعادها التي تنتمي لها وقد تم حساب الاتساق الداخلي للأداة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية له كما هو موضح في الجداول التالية:

1/ صدق الاتساق الداخلي لعبارات: البعد الاقتصادي:

فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الاقتصادي والدرجة الكلية للبعد:

جدول (4) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الاقتصادي بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.	0.450**	0.00
2	يؤدي تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر.	0.472**	0.00
3	تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة من المتطلبات الضرورية في الوقت الحالي لتنمية الاقتصاد.	0.469**	0.00
4	تساعد عملية تطبيق التنمية المستدامة في تحقيق المقابلة بين التكاليف الاقتصادية والمنافع المتوقعة.	0.711**	0.00
5	يؤدي تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة إلى تنظيم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي.	0.732**	0.00

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2023

من الجدول رقم (4) يتضح أن جميع قيم معاملات الارتباط لجميع عبارات البعد الاقتصادي كانت دالة احصائياً عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لها أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

2/صدق الاتساق الداخلي لعبارات: البعد البيئي:

فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد البعد البيئي والدرجة الكلية للبعد:

جدول (5): معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد البيئي بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تهتم التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية.	0.376**	0.00
2	يساعد تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية البيئية.	0.687**	0.00
3	يساعد تطبيق التنمية المستدامة المحاسبة عن المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية	0.543**	0.00
4	تساعد عملية تبويب التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	0.399**	0.00
5	يؤدي تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية إلى حسن إدارة الجانب البيئي للتقليل من التلوث، إعادة تدوير المخلفات.	0.498**	0.00

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2023

ويتضح من الجدول (5) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات البعد البيئي كانت دالة احصائياً عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

3/صدق الاتساق الداخلي لعبارات: البعد الزراعي:

فيما يلي جدول (6) يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الزراعي والدرجة الكلية للبعد:

جدول (6): معامل ارتباط بين كل عبارات من عبارات البعد الزراعي بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعتبر الاستثمار الزراعي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة	0.424**	0.00
2	توجد قوانين تلزم بتطبيق المحاسبة الزراعية.	0.568**	0.00
3	الاهتمام بتنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية يضمن حسن إدارة المحاسبة الزراعية.	0.555**	0.00
4	يمكن قياس النشاط الزراعي محاسبياً والافصاح عنه.	0.561**	0.00
5	تسهم المعرفة المحاسبية في تنمية إدراك المحاسب لطريقة سرد المعلومات الزراعية.	0.585**	0.00
6	يؤدي تطبيق المحاسبة الزراعية إلى تحقيق التنمية المستدامة.	0.510**	0.00

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2023

ويتضح من الجدول (6) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات البعد الزراعي كانت دالة احصائياً عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأدوات التالية:

1. إجراء اختبارات الثبات: وذلك باستخدام كل من الآتي:
 - أ. ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة.
 - ب. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
2. النسب المئوية والتكرارات والوزن النسبي: يستخدم هذا الأمر في الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة المبحوثة.
3. أساليب الإحصاء الوصفي: لوصف خصائص عبارات الدراسة، وذلك من خلال:
 - أ. الوسط الحسابي: حيث يتم حساب الوسط الحسابي لكل عبارة، ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة حسب مقياس ليكرت المستخدم (3.39)، حيث تتحقق الموافقة على العبارات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3.39)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أقل من الوسط الفرضي (3.39).
 - ب. الانحراف المعياري: وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، وكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
 - ج. اختبار t لعينة واحدة T test for one sample لاختبار فرضيات البحث.

المبحث الثاني

عرض وتحليل بيانات الدراسة

أولاً: عرض وتحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة:

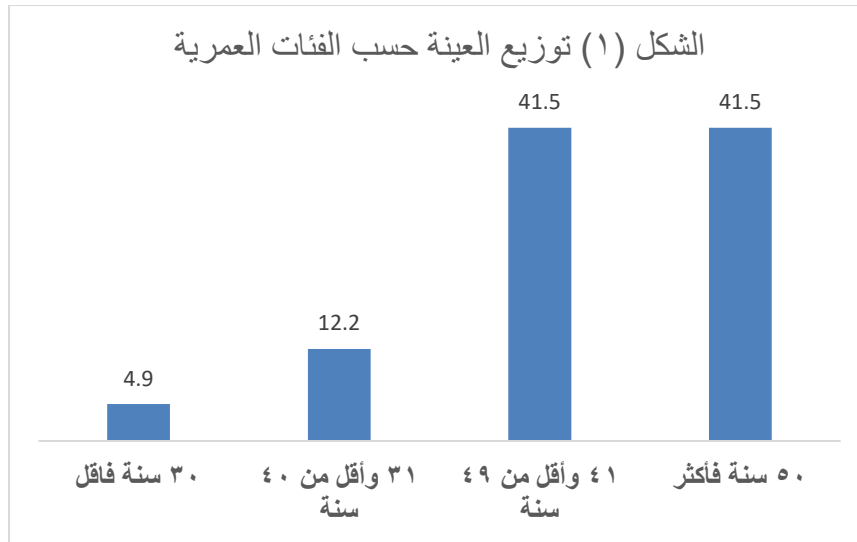
يتضمن هذا الجزء تحليل للبيانات الأولية والتي تمثل السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

1/ توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للعمر

العمر	العدد	النسبة %
30 سنة فأقل	4	4.9
31 وأقل من 40 سنة	10	12.2
41 وأقل من 49 سنة	34	41.5
50 سنة فأكثر	34	41.5
المجموع	82	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2023.



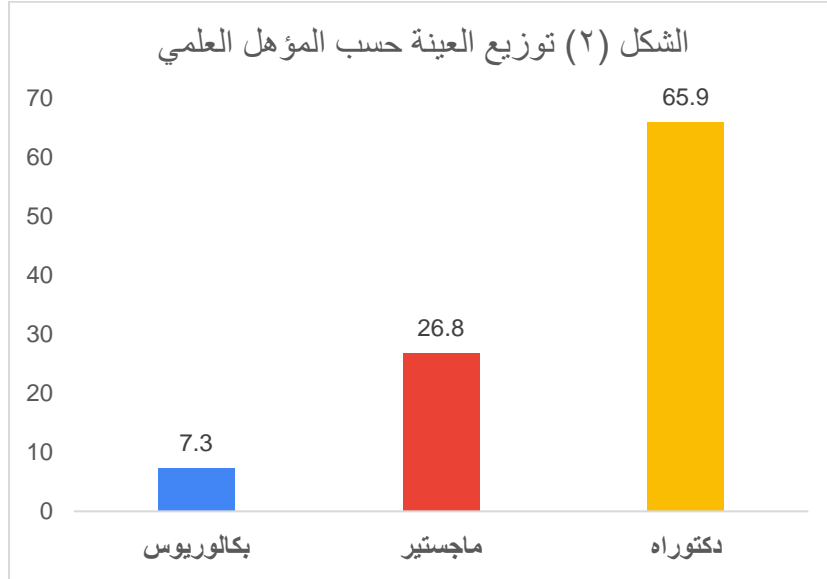
تشير نتائج الجدول (7) والشكل رقم (1) أن الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين (50 سنة فأكثر) احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم (41.5%) وكذلك بالنسبة للفئة العمرية (41 وأقل من 49 سنة)، وحلت الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين (41 وأقل من 49 سنة) حيث بلغت نسبتهم (12.2%) أما أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم (30 سنة فأقل) فاحتلت المرتبة الأخير حيث بلغت نسبتهم (4.9%).

2/ توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	6	7.3
ماجستير	22	26.8
دكتوراه	54	65.9
المجموع	82	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2023.



من الجدول رقم (8) والشكل رقم (2) بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة هم من حملة شهادات الدكتوراه حيث بلغت نسبتهم (65.9%)، في حين بلغت نسبة حملة الماجستير (26.8%)، وبلغت نسبة حملة البكالوريوس (7.3%).

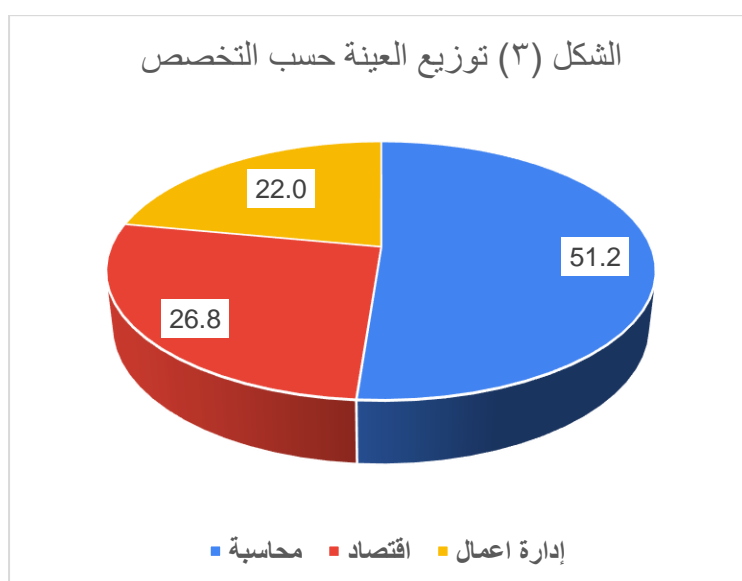
يتضح من ذلك أن معظم أفراد العينة ممن يحملون الدرجات الجامعية العليا وما فوق الجامعية مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وقدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة وموضوعية.

3/ توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

جدول رقم (9) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	42	51.2
اقتصاد	22	26.8
إدارة أعمال	18	22.0
المجموع	82	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2023.



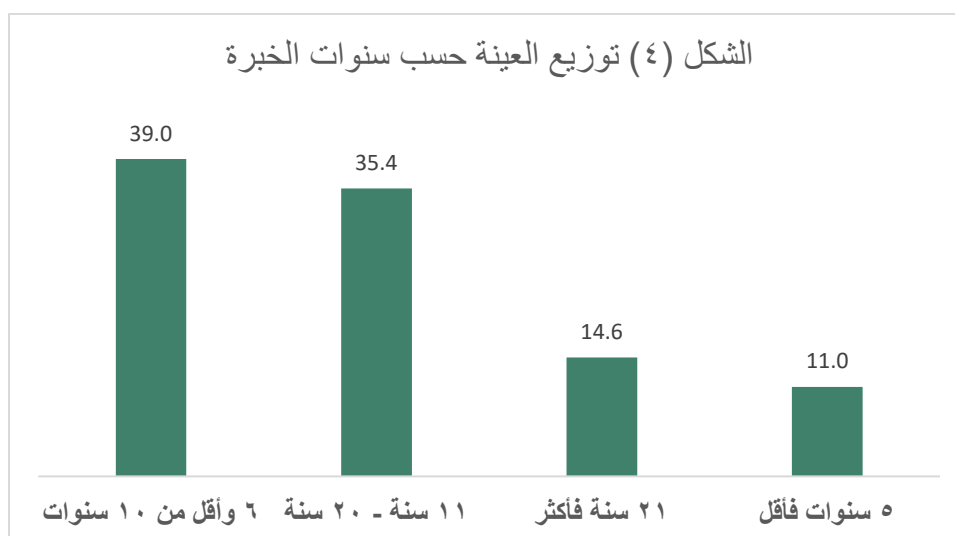
يتضح من الجدول رقم (9) والشكل رقم (3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين في مجال المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (51.2%) وبلغت نسبة أفراد العينة المتخصصين بمجال الاقتصاد (26.8%) وفي مجال إدارة الأعمال (22.0%).

4/ توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول (10) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة %
5 سنوات فأقل	9	11.0
6 وأقل من 10 سنوات	32	39.0
11 سنة - 20 سنة	29	35.4
21 سنة فأكثر	12	14.6
المجموع	82	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2023.



تشير النتائج في الجدول (10) والشكل رقم (4) أن فئات الخبرة التي تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (6 وأقل من 10 سنوات) فقد احتلت المرتبة الأولى بنسبة بلغت (39.0%)، وأن الفئة التي تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (11 سنة - 20 سنة) فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة بلغت (35.4%)، في حين أن الفئة التي تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 سنوات فأقل) فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (11.0%) .

ثانياً: عرض وتحليل بيانات الدراسة الأساسية:

فيما يلي تحليل بيانات أبعاد محور معايير المحاسبة الدولية في المجتمع موضع الدراسة وكما يلي:

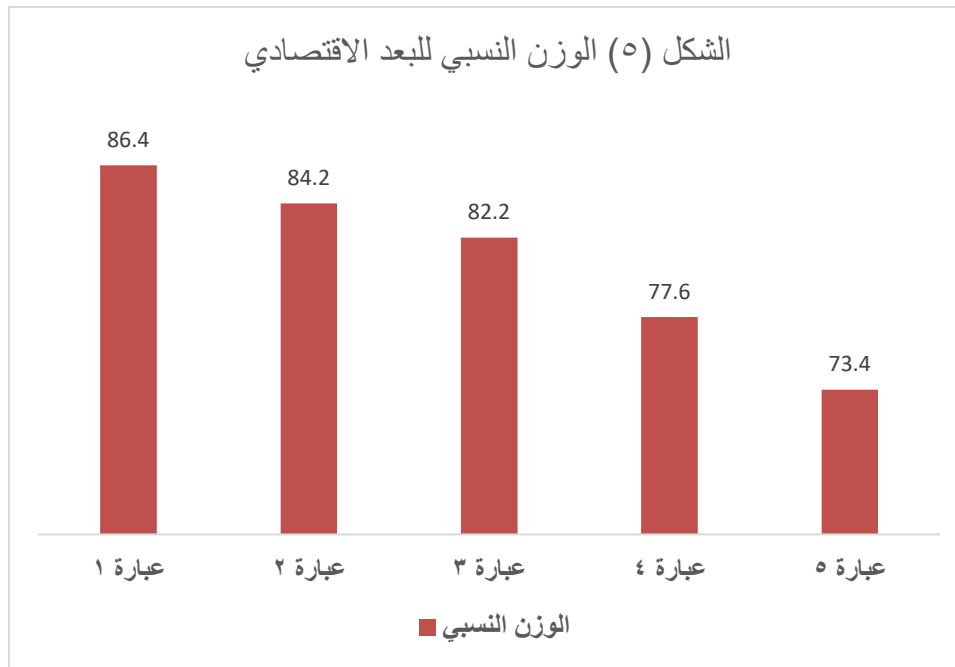
البعد الأول: البعد الاقتصادي

عرض التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد الاقتصادي وكما يلي:

جدول (11): التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد الاقتصادي

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اختبار T لعينة واحدة		الترتيب	درجة الدور
					T	Sig.		
1	تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.	4.32	.468	86.4	17.930	.000**	1	مرتفعة جداً
2	يؤدي تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر.	4.21	.515	84.2	14.374	.000**	2	مرتفعة جداً
3	تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة من المتطلبات الضرورية في الوقت الحالي لتنمية الاقتصاد.	4.11	.648	82.2	10.058	.000**	3	مرتفعة
4	تساعد عملية تطبيق التنمية المستدامة في تحقيق المقابلة بين التكاليف الاقتصادية والمنافع المتوقعة.	3.88	1.011	77.6	4.372	.000**	4	مرتفعة
5	يؤدي تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة إلى تنظيم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي.	3.67	1.007	73.4	2.525	.014*	5	مرتفعة
	لجميع العبارات	4.04	.425	80.8	13.767	.000**		مرتفعة
<ul style="list-style-type: none"> • حجم العينة (n=82) ، الوسط الفرضي (3.39) ، درجة الحرية لاختبار T ("81"-n). • (**): المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية عالية عند مستوى ($0.05 > \alpha$) ، • (*) : المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية غير عالية عند مستوى ($0.05 > \alpha$) 								

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2023



تظهر النتائج بالجدول رقم (11) أن الدرجة الكلية الخاصة بدور المحاسبة في البعد الاقتصادي قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات بمتوسط حسابي (4.04) وبوزن نسبي (80.8%) ، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة استجابة بين مرتفعة ومرتفعة جدا ، وأن العبارة رقم (1) ظهرت أهم عبارة حيث حازت على المرتبة الأولى حيث تنص (تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية) بمتوسط حسابي (4.32) وبوزن نسبي (86.4%) معبرة عن درجة مرتفعة جدا ، وحلت العبارة رقم (2) في المرتبة الثانية والتي تنص (يؤدي تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر) بمتوسط حسابي (4.21) وبوزن نسبي (84.2%) ، بينما حلت العبارة رقم (5) التي تنص (يؤدي تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة إلى تنظيم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.67) ، وبوزن نسبي (73.4%) وبدرجة استجابة مرتفعة.

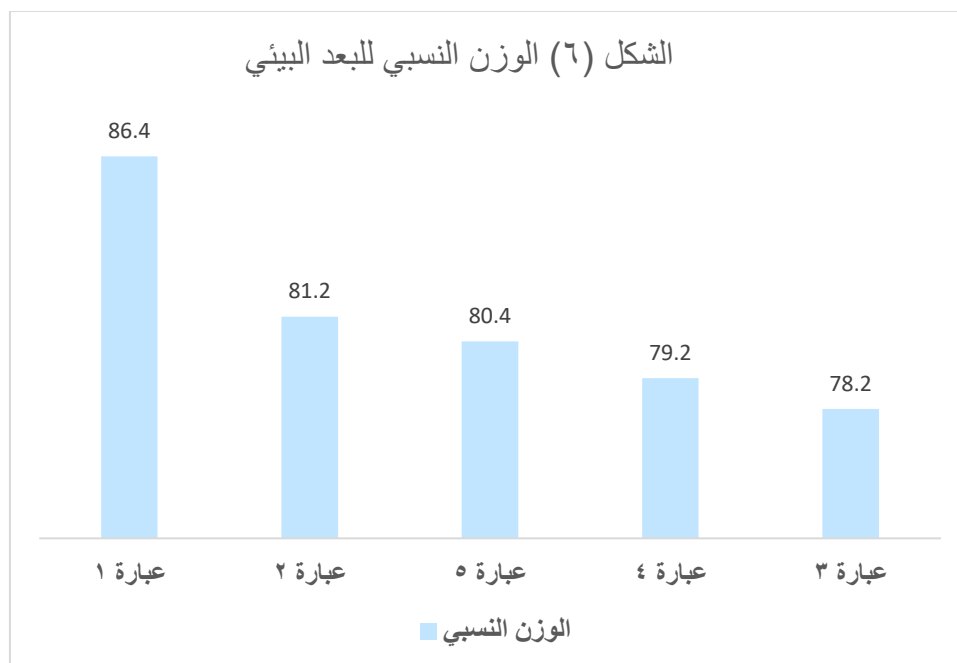
البعد الثاني: البعد البيئي

عرض التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد البيئي وكما يلي:

جدول (12): التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد البيئي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اختبار T العينة واحدة		الترتيب	درجة الدور
				T	Sig.		
1 تهتم التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية.	4.32	.646	86.4	13.004	.000**	1	مرتفعة جدا
2 يساعد تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية البيئية.	4.06	.759	81.2	8.002	.000**	2	مرتفعة
3 يساعد تطبيق التنمية المستدامة المحاسبة عن المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية	3.91	.526	78.2	9.034	.000**	5	مرتفعة
4 تساعد عملية تبويب التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	3.96	.936	79.2	5.550	.000**	4	مرتفعة
5 يؤدي تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية إلى حسن إدارة الجانب البيئي لتقليل من التلوث، إعادة تدوير المخلفات.	4.02	.785	80.4	7.315	.000**	3	مرتفعة
لجميع العبارات	4.06	.363	81.2	16.625	.000**		مرتفعة
<ul style="list-style-type: none"> • حجم العينة (n=82) ، الوسط الفرضي (3.39) ، درجة الحرية لاختبار T ("81"-1). • (**) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية عالية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) ، • (*) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية غير عالية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) 							

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2023



تظهر النتائج بالجدول رقم (12) أن الدرجة الكلية الخاصة بدور المحاسبة في البعد البيئي قد ظهرت بدرجة استجابة مرتفعة حسب الإجابات بمتوسط حسابي (4.06) وبوزن نسبي (81.2%) ، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة استجابة بين متوسطة ومرتفعة ، وأن العبارة رقم (4) ظهرت أهم عبارة حيث حازت على المرتبة الأولى حيث تنص (تهتم التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية) بمتوسط حسابي (4.32) وبوزن نسبي (86.4%) معبرة عن درجة استجابة مرتفعة جدا ، وحلت العبارة رقم (2) في المرتبة الثانية والتي تنص (يساعد تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية البيئية) بمتوسط حسابي (4.06) وبوزن نسبي (81.2%) ، بينما حلت العبارة رقم (3) التي تنص (يساعد تطبيق التنمية المستدامة المحاسبة عن المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.91) ، وبوزن نسبي (78.2%) معبرة عن درجة استجابة مرتفعة.

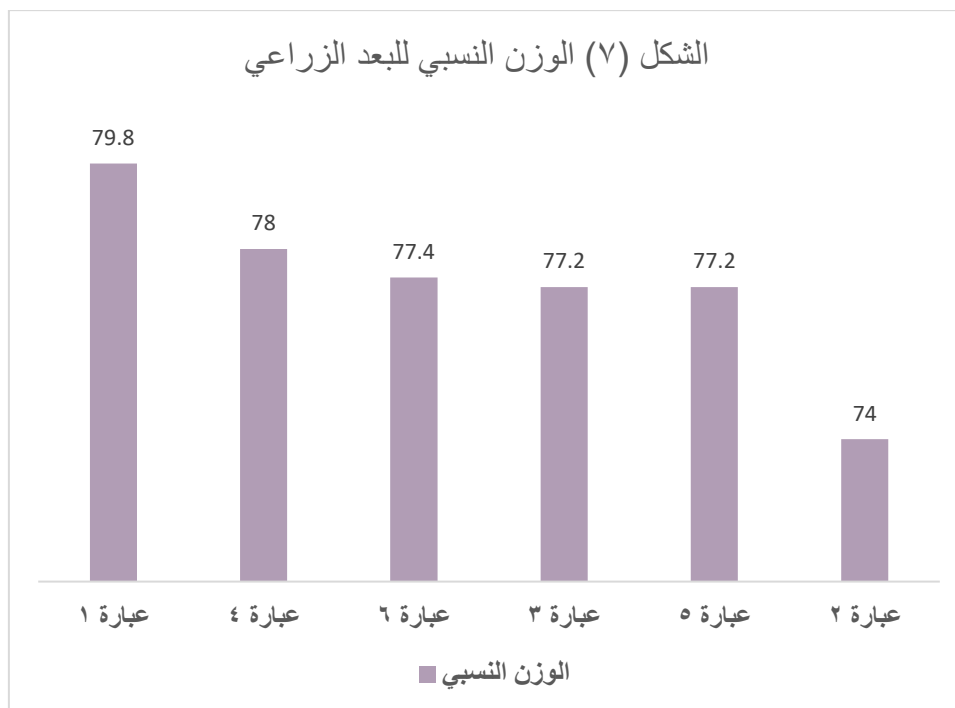
البعد الثالث: البعد الزراعي

عرض التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد الزراعي وكما يلي:

جدول (13): التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بدور المحاسبة في البعد الزراعي

الدرجة	الترتيب	اختبار T العينة واحدة		الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	
		Sig.	T					
مرتفعة	1	.000**	6.044	79.8	.896	3.99	يعتبر الاستثمار الزراعي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة	1
مرتفعة	6	.007**	2.757	74.0	1.002	3.70	توجد قوانين تلزم بتطبيق المحاسبة الزراعية.	2
مرتفعة	5	.000**	4.499	77.2	.930	3.86	الاهتمام بتنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية يضمن حسن إدارة المحاسبة الزراعية.	3
مرتفعة	2	.000**	5.582	78.0	.810	3.90	يمكن قياس النشاط الزراعي محاسبياً والافصاح عنه.	4
مرتفعة	4	.000**	6.807	77.2	.615	3.86	تسهم المعرفة المحاسبية في تنمية إدراك المحاسب لطريقة سرد المعلومات الزراعية.	5
مرتفعة	3	.000**	8.334	77.4	.516	3.87	يؤدي تطبيق المحاسبة الزراعية إلى تحقيق التنمية المستدامة.	6
مرتفعة		.000**	9.682	77.0	.422	3.85	لجميع العبارات	
<ul style="list-style-type: none"> • حجم العينة (n=82) ، الوسط الفرضي (3.39) ، درجة الحرية لاختبار T ("81"-n). • (**)(المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية عالية عند مستوى $(0.05 > \alpha)$ ، (**)(المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية غير عالية عند مستوى $(0.05 > \alpha)$. 								

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2023



تظهر النتائج بالجدول رقم (13) أن الدرجة الكلية الخاصة بدور المحاسبة في البعد الزراعي قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات بمتوسط حسابي (3.85) وبوزن نسبي (77.0%) ، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة مرتفعة ، وأن العبارة رقم (1) ظهرت أهم عبارة حيث حازت على المرتبة الأولى حيث تنص (يعتبر الاستثمار الزراعي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي (3.99) وبوزن نسبي (79.8%) معبرة عن درجة استجابة مرتفعة ، وحلت العبارة رقم (4) في المرتبة الثانية والتي تنص (يمكن قياس النشاط الزراعي محاسبياً والافصاح عنه) بمتوسط حسابي (3.90) وبوزن نسبي (78.0%) ، بينما حلت العبارة رقم (2) التي تنص (توجد قوانين تلزم بتطبيق المحاسبة الزراعية) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.70) ، وبوزن نسبي (74.0%) معبرة عن درجة استجابة مرتفعة.

الفصل الرابع

— تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة والتنمية الاقتصادية. هدفت هذه الفرضية إلى التعرف عن العلاقة بين دور المحاسبة والتنمية الاقتصادية لاختبار هذه الفرضية، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test، وكانت النتائج موضحة في جدول رقم (14) التالي.

جدول رقم (14) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test لقياس الفرضية الأولى

الفرضية	المؤشر	نتيجة الفرضية
حجم العينة N	82	قبول الفرضية
المتوسط الحسابي	4.04	
الانحراف المعياري	.425	
قيمة اختبار T test	13.767	
درجات الحرية	81	
مستوى الدلالة Sig.	0.000	

- ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha > 0.05)$.
- الوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة = 3.39)

تشير النتائج في الجدول رقم (14) أن قيمة المتوسط الحسابي عن دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية قد بلغت (4.04)، بانحراف معياري (0.425)، وبما أن نتيجة اختبار (t) المحسوبة من العينة كانت موجبة حيث بلغت (13.767) وأن مستوى الدلالة للاختبار كانت أقل من مستوى الثقة (0.05) حيث بلغت (0.000). وهذا يشير بوجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي لصالح المتوسط الحسابي المحتسب من العينة، وهذا يعني إن المحاسبة لها اسهام ودور في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجتمع الدراسة. وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية التي تنص (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة والتنمية الاقتصادية في المجتمع موضع الدراسة).

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة والتنمية البيئية. هدفت هذه الفرضية إلى التعرف عن العلاقة بين دور المحاسبة والتنمية البيئية لاختبار هذه الفرضية، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test - وكانت النتائج موضحة في جدول رقم (15) التالي.

جدول رقم (15) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test لقياس الفرضية الثانية

الفرضية	المؤشر	نتيجة الفرضية
حجم العينة N	82	قبول الفرضية
المتوسط الحسابي	4.06	
الانحراف المعياري	.363	
قيمة اختبار T test	16.625	
درجات الحرية	81	
مستوى الدلالة Sig.	0.000	

- ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha > 0.05)$
- الوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة = 3.39)

تشير النتائج في الجدول رقم (15) أن قيمة المتوسط الحسابي عن دور المحاسبة في التنمية البيئية قد بلغت (4.06) ، بانحراف معياري (.363) ، وبما أن نتيجة اختبار (t) المحسوبة من العينة كانت موجبة حيث بلغت (16.625) وأن مستوى الدلالة للاختبار كانت أقل من مستوى الثقة (05) (حيث بلغت (000) وهذا يشير بوجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي ولصالح المتوسط الحسابي المحتسب من العينة ، وهذا يعني إن المحاسبة لها دور واسهام في تحقيق التنمية البيئية في مجتمع الدراسة وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية التي تنص (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة والتنمية البيئية في المجتمع موضع الدراسة).

الفرضية الثالثة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة والتنمية الزراعية. هدفت هذه الفرضية إلى التعرف عن العلاقة بين دور المحاسبة والتنمية الزراعية لاختبار هذه الفرضية، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test ، وكانت النتائج موضحة في جدول رقم (16) التالي.

جدول رقم (16) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test لقياس الفرضية الثالثة

الفرضية	المؤشر	نتيجة الفرضية
حجم العينة N	82	قبول الفرضية
المتوسط الحسابي	3.85	
الانحراف المعياري	.422	
قيمة اختبار T test	9.682	
درجات الحرية	81	
مستوى الدلالة Sig.	0.000	

- ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha > 0.05)$
- الوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة = 3.39)

تشير النتائج في الجدول رقم (16) أن قيمة المتوسط الحسابي عن دور المحاسبة في التنمية الزراعية قد بلغت (4.16) ، بانحراف معياري (3.85) ، وبما أن نتيجة اختبار (t) المحسوبة من العينة كانت موجبة حيث بلغت (9.682) وأن مستوى الدلالة للاختبار كانت أقل من مستوى الثقة (0.05) حيث بلغت (0.000) وهذا يشير بوجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي ولصالح المتوسط الحسابي المحتسب من العينة ، وهذا يعني إن المحاسبة لها اسهام ودور في تحقيق التنمية الزراعية في مجتمع الدراسة وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية التي تنص (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة والتنمية الزراعية في المجتمع موضع الدراسة).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: اهم نتائج الدراسة.

ثانياً: اهم توصيات الدراسة.

أولاً: النتائج:

- 1- إن المحاسبة من المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية وتساهم بدور هام وفعال في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية وتحقق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.
- 2- تشير النتائج إلى أن تطبيق التنمية المستدامة يساعد بدرجة مرتفعة على تفعيل وتطبيق قوانين حماية البيئة.
- 3- تظهر نتائج الدراسة أنه يمكن قياس النشاط الزراعي محاسبياً والأفصاح عنه مما يوجب الاهتمام بتطوير المحاسبة في الجانب الزراعي وأخذها كمادة مستقلة في الدراسة الجامعية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- الاهتمام بعمل الدراسات الأكاديمية عن العلاقة بين مهنة المحاسبة والجانب الاقتصادي.
- 2- تطوير الخطة الدراسية في الجامعات بحيث تتضمن مفردات دراسية تظهر العلاقة بين المحاسبة والاقتصاد.
- 3- ضرورة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية وتطويرها بما يضمن حسن إدارة المحاسبة الزراعية.
- 4- ضرورة الاهتمام بتطبيق المحاسبة بمجال التنمية المستدامة بما تسهم من زيادة نصيب الفرد في المجتمع.
- 5- تكثيف البرامج التدريبية وتطوير المهارات المحاسبية الهادفة إلى نشر المعارف المحاسبية وإبراز علاقتها بالتنمية المستدامة.
- 6- التأكيد على أهمية تطوير المحاسبة البيئية والجهات الرقابية وافرادها كمادة مستقلة في الدراسة الجامعية.
- 7- الاهتمام بتطبيق المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بما تسهم في زيادة نصيب الفرد في المجتمع مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي في البلد.
- 8- الرقابة والاهتمام بتنفيذ المحاسبة البيئية في المنشآت.
- 9- رفع مستوى الوعي بأهمية المحاسبة الزراعية عن طريق ورشات في المحاسبة الزراعية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1- الإيراني، محمد فضل، 2015: نظرية المحاسبة، مركز التفوق، صنعاء – اليمن.

ثانياً: الدراسات:

- 1- أحمد، ضرار الماحي العبيد، 2008: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مركز التنوير المعرفي، الطبعة 5، مركز التنوير المعرفي، السودان.
- 2- القاضي، حمدان، 2001: نظرية المحاسبة، مكتبة الجنوب المركزية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- 3- حنان، رضوان حلوة، 2001: تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية محاسبية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

ثالثاً: المجلات:

- 1- اشكال، غزالة أحمد - امعرف، سعاد عياش علي، 2020: مدى إمكانية تبني المحاسبة عن التنمية المستدامة في بيئة الأعمال الليبية، مجلة برايت ستار، سرت – ليبيا.
- 2- الحصادي، سامي سالم، 2018: تعزيز دور المحاسبة في دعم غايات التنمية المستدامة، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد 31، بنغازي – ليبيا.
- 3- الطاهر، شليحي - عامر، تواتي، 2017: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، الجلفة – الجزائر.
- 4- الطويل، أكرم أحمد، أحمد عبدالستار عبدالمحسن، 2016: أنشطة إدارة اللوجستك الأخضر وأثرها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، الطبعة 3، المجلد 8، جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- 5- عبد الحساني، وعد هادي - حمدان، خولة حسين، 2017: دور معايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي في الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الطبعة 39، المجلد الثاني، بغداد – العراق.
- 6- علي، بايزيد، 2022: التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشراتها "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، الجزائر.
- 7- محمد، عبدالله حسون - داوي، مهدي صالح - خضير، اسراء عبدالرحمن، 2015: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد السابع والستون، بعقوبة – العراق.
- 8- مولاي، نسبية - در اوسي، مسعود، 2019: المحاسبة عن التكاليف البيئية ودورها في دعم وتشجيع التنمية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الطبعة 1، المجلد 8

الملاحق

ملحق (1)

Correlations

		a1	a2	a3	a4	a5	TA
a1	Pearson Correlation	1	.338**	.413**	-.126-	-.221-	.263*
	Sig. (2-tailed)		.002	.000	.259	.046	.017
	N	82	82	82	82	82	82
a2	Pearson Correlation	.338**	1	.301**	.097	.038	.472**
	Sig. (2-tailed)	.002		.006	.388	.734	.000
	N	82	82	82	82	82	82
a3	Pearson Correlation	.413**	.301**	1	-.092-	.094	.469**
	Sig. (2-tailed)	.000	.006		.409	.401	.000
	N	82	82	82	82	82	82
a4	Pearson Correlation	-.126-	.097	-.092-	1	.567**	.711**
	Sig. (2-tailed)	.259	.388	.409		.000	.000
	N	82	82	82	82	82	82
a5	Pearson Correlation	-.221-	.038	.094	.567**	1	.732**
	Sig. (2-tailed)	.046	.734	.401	.000		.000
	N	82	82	82	82	82	82
TA	Pearson Correlation	.263*	.472**	.469**	.711**	.732**	1
	Sig. (2-tailed)	.017	.000	.000	.000	.000	
	N	82	82	82	82	82	82

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		b1	b2	b3	b4	b5	TB
b1	Pearson Correlation	1	.237*	.081	-.328-**	.155	.376**
	Sig. (2-tailed)		.032	.471	.003	.164	.000
	N	82	82	82	82	82	82
b2	Pearson Correlation	.237*	1	.508**	-.032-	.122	.687**
	Sig. (2-tailed)	.032		.000	.778	.276	.000
	N	82	82	82	82	82	82
b3	Pearson Correlation	.081	.508**	1	.094	-.085-	.543**
	Sig. (2-tailed)	.471	.000		.401	.450	.000
	N	82	82	82	82	82	82
b4	Pearson Correlation	-.328-**	-.032-	.094	1	-.032-	.399**
	Sig. (2-tailed)	.003	.778	.401		.773	.000
	N	82	82	82	82	82	82
b5	Pearson Correlation	.155	.122	-.085-	-.032-	1	.498**
	Sig. (2-tailed)	.164	.276	.450	.773		.000
	N	82	82	82	82	82	82
TB	Pearson Correlation	.376**	.687**	.543**	.399**	.498**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	82	82	82	82	82	82

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		c1	c2	c3	c4	c5	c6	TC
c1	Pearson Correlation	1	.230*	-.037-	.012	-.010-	.017	.424**
	Sig. (2-tailed)		.038	.745	.915	.932	.881	.000
	N	82	82	79	79	79	79	79
c2	Pearson Correlation	.230*	1	-.068-	.211	.129	.163	.568**
	Sig. (2-tailed)	.038		.549	.062	.258	.152	.000
	N	82	82	79	79	79	79	79
c3	Pearson Correlation	-.037-	-.068-	1	.168	.459**	.310**	.555**
	Sig. (2-tailed)	.745	.549		.138	.000	.005	.000
	N	79	79	79	79	79	79	79
c4	Pearson Correlation	.012	.211	.168	1	.229*	.184	.561**
	Sig. (2-tailed)	.915	.062	.138		.043	.105	.000
	N	79	79	79	79	79	79	79
c5	Pearson Correlation	-.010-	.129	.459**	.229*	1	.267*	.585**
	Sig. (2-tailed)	.932	.258	.000	.043		.017	.000
	N	79	79	79	79	79	79	79
c6	Pearson Correlation	.017	.163	.310**	.184	.267*	1	.510**
	Sig. (2-tailed)	.881	.152	.005	.105	.017		.000
	N	79	79	79	79	79	79	79
TC	Pearson Correlation	.424**	.568**	.555**	.561**	.585**	.510**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	79	79	79	79	79	79	79

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق (2)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a1	82	4.32	.468	.052
a2	82	4.21	.515	.057
a3	82	4.11	.648	.072
a4	82	3.88	1.011	.112
a5	82	3.67	1.007	.111
TA	82	4.04	.425	.047

One-Sample Test

	Test Value = 3.39					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a1	17.930	81	.000	.927	.82	1.03
a2	14.374	81	.000	.817	.70	.93
a3	10.058	81	.000	.720	.58	.86
a4	4.372	81	.000	.488	.27	.71
a5	2.525	81	.014	.281	.06	.50
TA	13.767	81	.000	.647	.55	.74

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
b1	82	4.32	.646	.071
b2	82	4.06	.759	.084
b3	82	3.91	.526	.058
b4	82	3.96	.936	.103
b5	82	4.02	.785	.087
TB	82	4.06	.363	.040

One-Sample Test

	Test Value = 3.39					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
b1	13.004	81	.000	.927	.79	1.07
b2	8.002	81	.000	.671	.50	.84
b3	9.034	81	.000	.525	.41	.64
b4	5.550	81	.000	.573	.37	.78
b5	7.315	81	.000	.634	.46	.81
TB	16.625	81	.000	.666	.59	.75

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
c1	82	3.99	.896	.099
c2	82	3.70	1.002	.111
c3	82	3.86	.930	.105
c4	82	3.90	.810	.091
c5	82	3.86	.615	.069
c6	82	3.87	.516	.058
TC	82	3.85	.422	.048

One-Sample Test

	Test Value = 3.39					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
c1	6.044	81	.000	.598	.40	.79
c2	2.757	81	.007	.305	.08	.53
c3	4.499	81	.000	.471	.26	.68
c4	5.582	81	.000	.509	.33	.69
c5	6.807	81	.000	.471	.33	.61
c6	8.334	81	.000	.483	.37	.60
TC	9.682	81	.000	.460	.37	.55

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
TA	82	4.04	.425	.047
TB	82	4.06	.363	.040
TC	82	3.85	.422	.048

One-Sample Test

	Test Value = 3.39					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
TA	13.767	81	.000	.647	.55	.74
TB	16.625	81	.000	.666	.59	.75
TC	9.682	81	.000	.460	.37	.55

Republic Of Yemen

Ministry of Higher Education & Scientific Research

Emirates International University

College of Commerce&Finance

Department of Accounting



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة

ملحق (3) استمارة استبيان

الأخوة / هيئة التدريس في الجامعة

تحية طيبة وبعد ...

أقدم بين يديكم هذا الاستبيان والذي تم إعداده من أجل الحصول على بيانات متعلقة بالجانب التطبيقي لاستكمال متطلبات بحث التخرج في قسم المحاسبة بعنوان:

دور المحاسبة في تعزيز التنمية المستدامة

نأمل من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم.
مع العلم أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

"شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم"

الباحثون

مصطلحات البحث:

- **مفهوم التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تتفي باحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة. (أحمد ضرار الماحي: 2008، 7)
- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال وتجديد الصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشتمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم، وكفاءة رأس المال، والعدالة الاقتصادية، وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية، أي تحسين مستوى الرفاهية للفرد. (على بايزيد: 2022، 278-279).
- **البعد البيئي:** ويرتكز على حماية وسلامة البيئة، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث الخلل بالمكونات البيئية المتضمنة للأرض والماء والهواء، وما يمكن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتقديمها، وتحول دون استنزافها أو تلوثها أو ضياعها. (على بايزيد: 2022، 278-279).
- **البعد الزراعي:** كلمة الزراعة مشتقة من كلمتين AGRER أي الحقل أو التربة، وكلمة CULTURE أي العناية أو الرعاية، عليه نقول أن الزراعة هي العناية بالأرض، هذا هو المفهوم الضيق، أما الزراعة في الوقت الحالي وبمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة على هذه العملية، بل تعدها إلى أمور أخرى نتيجة لتنوع وتجديد نشاط المزارع. (القينعي، عز الدين: 2020، 156).

القسم الأول: البيانات الشخصية:

1. العمر:

31 – 40 ()

20 – 30 ()

50 – فما فوق ()

41 – 49 ()

2. المؤهل العلمي:

ماجستير ()

بكالوريوس ()

أخرى () أذكرها

دكتوراه ()

3. عدد سنوات الخبرة:

6 – 10 سنوات ()

1 – 5 سنوات ()

21 – فأكثر ()

11 – 20 سنوات ()

4. التخصص:

اقتصاد ()

محاسبة ()

أخرى () أذكرها

إدارة أعمال ()

القسم الثاني: متغيرات البحث:

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المتغير الأول: البعد الاقتصادي						
5.	تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.					
6.	يؤدي تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر.					
7.	تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة من المتطلبات الضرورية في الوقت الحالي لتنمية الاقتصاد.					
8.	تساعد عملية تطبيق التنمية المستدامة في تحقيق المقابلة بين التكاليف الاقتصادية والمنافع المتوقعة.					
9.	يؤدي تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة إلى تنظيم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي.					
المتغير الثاني: البعد البيئي						
10.	تهتم التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية.					
11.	يساعد تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية البيئية.					
12.	يساعد تطبيق التنمية المستدامة المحاسبة عن المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية					
13.	تساعد عملية تبويب التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية					
14.	يؤدي تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية إلى حسن إدارة الجانب البيئي للتقليل من التلوث، إعادة تدوير المخلفات.					
المتغير الثالث: البعد الزراعي						
15.	يعتبر الاستثمار الزراعي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة					
16.	توجد قوانين تلزم بتطبيق المحاسبة الزراعية.					
17.	الاهتمام بتنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية يضمن حسن إدارة المحاسبة الزراعية.					
18.	يمكن قياس النشاط الزراعي محاسبياً والافصاح عنه.					
19.	تسهم المعرفة المحاسبية في تنمية إدراك المحاسب لطريقة سرد المعلومات الزراعية.					
20.	يؤدي تطبيق المحاسبة الزراعية إلى تحقيق التنمية المستدامة.					

Abstract

The aim of the research is that sustainable development affects the results of work in other fields, and therefore we must balance between sustainable development and development in other fields (economy, environment and agriculture).

The goals of sustainable development require cooperation and action so that we can make the right decisions to improve life in a sustainable manner for future generations, and provide clear principles and goals for all countries to adopt according to their priorities and plans while highlighting the environmental challenges facing the entire world, as they contribute to addressing environmental pollution, and what The goals of sustainable development distinguish that they focus on the inclusiveness of all, where economic and environmental growth and improvement in the field of agriculture must be at the country level.

Thus, everyone needs to reach these ambitious goals, creativity, knowledge and financial resources in every society as it is necessary to achieve sustainable development.

The study reached many results summarized in that accounting seeks to a large extent to achieve efficiency in the use of natural resources, and this will not be done except by activating the accounting work in measuring materials and accounting for them, and this means that accounting is an important means to show sustainable development and its exit to reality, and the application of development leads It aims to achieve continuous economic growth, and helps to a high degree in activating and applying environmental protection laws.

The study recommended the necessity of paying attention to the application of accounting in the field of sustainable development, and emphasizing the importance of developing environmental accounting and regulatory authorities, and raising awareness of the importance of agricultural accounting.

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Emirates International University
College of Commerce & Finance
Department of Accounting



The role of accounting in promoting sustainable development

This Research to complete the requirements for a bachelor's degree in accounting

Prepared By:

Mohammed Ali Al-Masoudi

Ekram Mohammed Jameel

Osama Amin Al-Oudi

Amani Arif Al-Nusari

Hussein Mohsen Al-Qawdari

Ethar Mohsen Zeid

Farah AbdulRahman Azzain

Ghada Nabil Sadaqah

Supervised by:

Dr\ Yasser Ahmed Al-Mawry

1444 /2022